

البَابُ الثَّانِي

فِي الرَّدِّ الْعَامِّ

الباب الثاني

بعيدًا عن الموضوع في ذاته نأخذ عليه بعض الأمور؛ منها:

❖ قال الدكتور/ محمود في بعض جلساته؛ أنه: ما عانى من الأزهرين ولكنّه عانى من إخوانه في أنصار السنّة. واليوم للأسف ما عاد له همّ إلا الهجوم عليهم!!



وللردّ عليّ ذلك؛ نقول:

١- الصواب أن يكون هدفه ومسعاه هو الوصول إلى الحقّ، والحقّ أحقّ أن

يتبع.

٢- من يجب أن يهتمّ برأيهم وقولهم همّ الذين يعتقدون المذهب الصحيح أيّا كانوا من الأزهرين أو أنصار السنّة أو غيرهم، فالقضية قضية منهج.

٣- إخوانه من أهل السنّة همّ أحرصّ الناس عليه وهمّ محبوبه - وإن رغمت أئوف- وما ينتقدونه إلا للوصول إلى الحقّ، وهدفهم تصويبه، والحقّ أحبّ إليهم من الأشخاص كمحمود وغيره، وقد قال مثل كلامنا هذا الإمام الذهبيّ في شيخه ابن تيمية.

فما بالكُم ونحن - كُنّا وما نزال - ننظرُ إليه كأخ أصغر بالنسبة لنا. ومع ذلك نقول: إنّ الدكتور الفاضل تظنّ فيه خيرًا؛ فإنّه سلفيّ العقيدة ناصرٌ للسنّة - وهذا أمرٌ لا يُنازع فيه ولا يُماري فيه إلا جاحدٌ أو حاسدٌ جائرٌ، وله نشاطٌ ظاهرٌ، وتكلُّ السريرة للعالم بها؛ إلاّ أنّه يميلُ إلى طريقة المتكلمين - أحيانًا - في محاضراته، وطريقة سلفنا - كما هو معلوم - هي ذكر المسألة مع دليلها.



❁ كَانَ مِنَ الصَّوَابِ أَنْ يُسْأَلَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودَ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ،
 الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾؛ هَذَا الْعِلْمُ الْمَوْقُظُ
 لِلْقَلْبِ مِنْ سِنَةِ الْغَفْلَةِ، وَالْمُنْقَذُ لِلْبَصَائِرِ مِنْ سِنَةِ الْحَيْرَةِ، وَالْمَحْيَى -بِإِذْنِ اللَّهِ- مِنْ
 مَوْتِ الْجَهَالَةِ، وَالْمَخْرُجُ مِنْ ضَيْقِ الضَّلَالَةِ، وَالْمَزِيحُ لِلْهُمُومِ عَنِ النَّفُوسِ، أَخَذُوا
 نَصِيحَهُمْ مِنْ عِنَايَةِ اللَّهِ فَأَخَذُوا نَصِيحَهُمْ مِنَ الْفِقْهِ فِي دِينِ اللَّهِ، وَأَضَاءَ اللَّهُ بَصِيرَتَهُمْ
 بِنُورِ الْحُجَجِ وَالْآيَاتِ؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (١) "مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ."
 لَا هَوْلَاءَ الَّذِينَ لَمْ تَرَسَخْ أَقْدَامُهُمْ فِي رِيَاضِهِ، وَلَمْ تَتَصَلَّعْ صُدُورُهُمْ مِنْ بَرَكَتِهِ؛
 فَانْكُفُوا بِمُلْحِهِ وَرَغْلِهِ، بَلْ رُبَّمَا اكْتَفَى أَحَدُهُمْ بِمُجَرَّدِ "تَقَافَةِ إِسْلَامِيَّةٍ عَامَّةٍ"، فَإِذَا
 أَلْقَيْتَ عَلَيْهِ أَحَدِهِمْ مَسْأَلَةً كَأَنَّكَ "فَاجَأْتُهُ" بِالْقَائِيهِ فِي مَتَاهَةٍ مِنْ مَفَاوِزِ مُتَشَابِكَةٍ لَا
 عَهْدَ لَهُ بِهَا، فَلَا يُغِيثُ مَلْهُوفًا بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يُغِيثُهُ!!



فَمَنْ سَأَلَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودَ؟

تَرَكُّ لَهْ أَنْ يُحَدِّثَنَا عَنْ هَوْلَاءَ؛ فَيَقُولُ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودُ:

"وكثيرا ما يشعر أي متخصص أو داعية^(٢) بالحيرة والاضطراب عندما يسأل

عن تحرير المسألة في أحد الأسماء المشهورة ..."

وَيَقُولُ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودُ:

"إحصاء الأسماء الحسنی الثابتة في الكتاب والسنة من الموضوعات التي يتوق إلى

معرفتها جميع المسلمين، وليس من السهل التطرق إليه أو البحث فيه، وقد ذكرت

أنني لما أقدمت على هذا البحث كانت بغيتي أن أتعرف على هذه الأسماء، لأنني

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (ح ٧١)، وَمُسْلِمٌ (ح ١٠٣٧).

(٢) نَقُولُ: هَكَذَا! كُلُّهُمْ -يَا دُكْتُورُ؟! كُلُّهُمْ هَكَذَا لِأَنَّهُ؛ كَمَا كَانَ يَقُولُ عَنْ نَفْسِهِ: "أَحْجَلُ

مِنْ نَفْسِي وَأَشْعَرُ بِالْحَيْرَةِ وَالْاضْطِرَابِ عِنْدَمَا أَسْأَلُ عَنْ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ."! فَهَمْ مِثْلُهُ!!!

كنت أعلم أنه لم يثبت حديث صحيح في جمعها وسردها، فرغبت أن أعلم نفسي وأمو جهلي في هذه القضية، وذكرت أيضا أنه كثيرا ما كنت أخجل من نفسي وأشعر بالحيرة والاضطراب عندما أسأل عن اسم من أسماء الله التي أدرجها بعض الرواة مع كلام النبي ﷺ، وأن نتيجة البحث كانت مفاجأة لي قبل غيري،^(١) ولو كان هذا البحث لعيري لكان موقفي منه المزيد من الاستغراب والدهشة، ويعلم الله أنني أثناء البحث ما تركت أحدا من إخواننا الأساتذة المتخصصين اتسع وقته لي أو يمكنني استشارته إلا وأخذت رأيه فيما أشكل علي من إحصاء أسماء أو غير ذلك من مفردات البحث^(٢).

(١) نقول: كونه كان جاهلاً بهذا الموضوع قبل دراسته له -مع تخصصه في العقيدة-؛ "وأن نتيجة البحث كانت مفاجأة" له و لإخوانه "الأساتذة المتخصصين"؛ لا يعني أن العلماء بل وبعض طلبة العلم كانوا أيضا في مثل جهله وجهل من سألهم!

(٢) نقول: لما ذكر للدكتور/ محمود اعتراض أحد إخواننا الذين نعتبرهم من علمائنا، قال (فيما معناه): "لقد اتصلت به لمعرفة صحة بعض الأحاديث فاستمهلني لصيق الوقت؛ والآن يلومني؟!"

نقول: وكان بحث الدكتور/ محمود لا ينتظر حتى يتأكد "الدكتور" من صحة المعلومة، فما موقفه الآن وقد ظهر في هذا الموقف؟ أما كان الانتظار أولى؟ "لقد تربب قبل أن يتحصرم". (والحصرم -بكسر الحاء والراء-؛ هو العنب الأخضر قبل نضجه). وقال الشاعر:

"إِنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِكُمْ يَسْتَسِرُّ كَالهَرِّ يَحْكِي اتِّفَاحًا صَوْلَةَ الْأَسَدِ"

والبغاث: كل طائر ليس من جوارح الطير؛ وهو ما لا يصيد من الطير بل الذي يصاد، يقال: هو اسم للجنس من الطير الذي يصاد، والأبعث قريب من الأعبث، وبغاث الطير وبغائها: ألئمها وشرارها وما لا يصيد منها، وأحدها: بغائته بالفتح؛ الذكر والأنثى في ذلك سواء. و"يستسر" أي: يصير كالئسر الذي يصيد ولا يصاد.

وهذا المثل يضرب مثلا للئيم يرتفع أمره، وقيل: معناه؛ أي: من جاورنا عز بنا. =

لكن الأمر أحدث بعض ردود الأفعال وبدا شيء من الغرابة حول حقيقة الأسماء المشتهرة على ألسنة الناس منذ فترة طويلة، وكيف أن سردها ليس من كلام النبي ﷺ؟ بل إن بعض أساتذة الجامعة ويعد من المتخصصين عندما أهديته ما يتعلق بالباب الأول الخاص بإحصاء الأسماء وتمييزها، وطلبت رأيه وتعليقه لعله يفيدني بشيء يثمر البحث ويثريه، فأخبرني أنه بعد قراءته للكتاب كانت المفاجأة التي استرعت انتباهه أنه لأول مرة يعلم أن سرد أسماء الله الحسنى التسعة والتسعين المشهورة على ألسنة الناس مدرج في الحديث وأنه اجتهد من جمع الوليد بن مسلم ألصق في رواية الترمذي، فقلت في نفسي إذا كان هذا حال المتخصصين^(١) فكيف يكون الحال لدى عامة المسلمين؟^(٢)

وقد كانت أغلب الملاحظات العلمية التي حدثني فيها أهل العلم من المتخصصين في العقيدة وغيرها عبارة عن استبيان أو استفسار أو استغراب من غير إنكار، أو اختلاف في وجهة النظر المتعلقة بتقييد اسم أو إطلاقه، أو عدم التفريق بين التقييد الظاهر في النص والتقييد العقلي بالممكنات، أو قضية التمييز بين حسن الأسماء في حال إطلاقها وحسنها في حال تقييدها، وأن الأسماء المقيدة حسننها فيما قيدت به، والمطلقة في الحسن هي المقصودة بالتسعة والتسعين اسمًا^(٣)، أو غير ذلك

= أي: إِنَّ الْبُعَاثَ - مَعَ كَوْنِهِ ذَلِيلًا عَاجِزًا لَا قُدْرَةَ لَهُ - إِذَا نَزَلَ بِأَرْضِنَا وَجَاوَرَنَا حَصَلَ لَهُ عِزُّ النَّسْرِ، وَانْتَقَلَ مِنَ الذَّلَّةِ إِلَى الْعِزَّةِ وَالْمَنْعَةِ، وَهُوَ مَجَازٌ.

(١) نَقُولُ: يَقُولُ الدُّكْتُورُ/ صَلَاحُ الدِّينِ أَرْقُ ذَانَ فِي مَقَالَةٍ بَعْنَوَانِ: "الاسْتِنْهَاضُ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ" فِي مَجَلَّةِ "الْوَعْيِ الْإِسْلَامِيِّ" الْعَدَدُ (٣٤٦) (ص ١٩):

"غِيَابُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْجَهْدِ وَالاسْتِنْبَاطِ مِنْ خِلَالِ الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ لَدَى الْجُمْهُورِ الْأَعْظَمِ مِنْ خَرِيَجِي الْكَلِّيَّاتِ الشَّرْعِيَّةِ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا حَتَّى بَاتَ الْعَالَمُ مَحْضُورًا فِي نُصُوصٍ وَكُتُبٍ لَا يَتَجَاوَزُهَا إِلَى غَيْرِهَا".

(٢) نَقُولُ: هَذَا قَوْلُهُ فِي "أَسَاتِذَةِ الْجَامِعَةِ" "الْمُتَخَصِّصِينَ" الَّذِينَ سَأَلْتُهُمْ!!!!

(١) نَقُولُ: تَرَاجَعَ عَنْ هَذَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ: "أَسْمَاءُ اللَّهِ الْحُسْنَى بَيْنَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ"!!!

من الأخطاء المطبعية أو الرغبة في إعادة الصياغة اللغوية لبعض الجمل وال فقرات،
ومراعاة مفهوم المخالفة لبعض العبارات^(١) "أ.هـ.

ويقول الدُّكْتُورُ/مَحْمُودُ:

"بل إن أغلب العلماء في عصرنا وهم أساندة في أعرق الجامعات ما زالوا
يتناقلونها وهم يظنون أنها من كلام النبي ﷺ، وأنها عقيدة مسلمة لا شك فيها، وقد
صرح بعضهم لي شخصيا بذلك وأن الأمر بعد قراءته للبحث كان مفاجئا
له" أ.هـ.



نَقُولُ: فَهَؤُلَاءِ هُمُ أَهْلُ الْعِلْمِ .. أَهْلُ التَّخْصُّصِ فِي الْعَقِيدَةِ وَغَيْرِهَا الَّذِينَ سَأَلَهُمُ
الدُّكْتُورُ/مَحْمُودُ!!!

أَمَا كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ أَنْ يَتَمَهَّلَ وَيَسْتَشِيرَ أَهْلَ الْعِلْمِ بِحَقِّ؛ فَقَدْ رُويَ فِي
"الأمثال" لِلْعَسْكَرِيِّ عَنْ عَائِشَةَ: "إِنَّ الْمُسْتَشِيرَ مُعَانٌ، وَالْمُسْتَشَارَ مُؤْتَمَنٌ"
فَالْعَاقِلُ يُضِيفُ إِلَى رَأْيِهِ آرَاءَ الْعُلَمَاءِ وَيَجْمَعُ إِلَى عَقْلِهِ عُقُولَ الْحُكَمَاءِ؛
فـ"الْكَيْسُ مِنَ اتَّفَعِ بِعَقْلِ غَيْرِهِ"، فَالرَّأْيُ الْفَرْدُ رَبِّمَا زَلَّ بَلْ رَبِّمَا ضَلَّ.



❖ وَمِنْ أخطرَ مَا قَالَ الدُّكْتُورُ/مَحْمُودُ فِي كِتَابِهِ:

"لكن هنا مسألة تطرح نفسها وينبغي تحرير جوابها وهي التمييز بين معتقد
السلف في حصر أسماء الله الكلية في تسعة وتسعين اسما ومعنى الإحصاء الذي ورد

(١) نَقُولُ: يَعْنِي أَنَّ "أَهْلَ الْعِلْمِ مِنَ الْمُتَخَصِّصِينَ فِي الْعَقِيدَةِ وَغَيْرِهَا" الَّذِينَ سَأَلَهُمُ الدُّكْتُورُ لَمْ
يُحَدِّثُوهُ فِي صُلْبِ الْمَوْضُوعِ؛ وَذَلِكَ -طَبَعًا؛ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِهِ- لِجَهْلِهِمُ بِالْمَوْضُوعِ!!!

في حديث أبي هريرة رضي الله عنه والذي فيه النص والتأكيد على ذكر العدد بقول النبي ﷺ: إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَن أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، لأن بعض المتوسعين في إحصاء الأسماء تصور أن أسماء الله الحسنى التي وردت في الكتاب والسنة تزيد عن هذا العدد بكثير مما أدى إلى تضارب المعاني حول فهم حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فما الحكمة إذا من النص على هذا العدد بالذات؟ وهل من أحصى تسعة وتسعين اسما من جملة أسماء الله الواردة في الكتاب والسنة فقد تحقق فيه الوصف بدخول الجنة؟ وإن كان هذا هو المعنى المقصود فما عدد الأسماء الموجود لدينا بالنص الصريح؟ وما ميزة العدد الذي سيحصيه المسلم باختياره هو عن العدد المتبقي؟ وهل قضية إحصاء التسعة والتسعين متروكة لاختيار الشخص أم لحكم الدليل والنص؟ أسئلة كثيرة تتوجه إلى من جعل أسماء الله الحسنى الواردة في الكتاب والسنة أكثر من مائة إلا واحدا.

لكن ما نود التنبيه عليه في هذه القضية من خلال اعتقاد السلف المبني على النصوص القرآنية والنبوية أنه لا شك في أن جملة أسماء الله تعالى الكلية تعد من الأمور الغيبية التي استأثر الله بها، وأنها غير محصورة في عدد معين، ولا يفهم من الأحاديث التي وردت في ذكر التسعة والتسعين حصرها جميعها.

أما ما تعرف الله به إلى عباده من أسمائه الحسنى التي وردت في كتابه وفي سنة رسوله ﷺ فهي الأسماء المذكورة في العدد النبوي المخصوص عند تمييزها عن الأوصاف، وإخراج ما قيد منها بالإضافة أو انقسام المعنى، وتجري ثبوتهما بالنص وتتبعها بالدليل، وهذه إحدى النتائج التي توصل إليها البحث.

وَقَالَ أَيضًا الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودُ:

"لأن هذا الحديث يدل على انفراد الله بعلم العدد الكلي لأسمائه الحسنى، فما استأثر به في علم الغيب عنده لا يمكن لأحد حصره ولا الإحاطة به".

وَقَدْ كَرَّرَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودَ ذَلِكَ (ص ٢٠):

"تلك المفاجأة التي تتمثل في أن ما تعرف الله به إلى عباده من أسمائه الحسنی التي وردت في كتابه وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم - تسعه وتسعون اسما وردت بنصها كما أشار النبي - صلى الله عليه وسلم - إجمالي العدد المذكور في الحديث المتفق عليه وذلك عند تمييزها عن الأوصاف، وإخراج ما قيد منها بالإضافة أو بموضع الكلام عند انقسام المعنى المجرد وتطرق الاحتمال، هذا ما تحرى ثبوتها بالنص وتتبعها بالدليل" ثم قال: والشروط التي استخرجت من القرآن والسنة أو الضوابط التي انتهجت في إحصاء الأسماء بعد البحث الحاسوبي والاستقصاء لم تنطبق إلا على تسعة وتسعين اسما من جملة ما ورد في القرآن والسنة وما ذكره المتوسعون من العلماء والذي يزيد على المائتين والثمانين أسماء"أ.هـ. وقد كَرَّرَ ذلك (ص ٨٦).

وَقَالَ أَيضًا الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودَ (ص ٣٢):

"ولا يفهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي ورد فيه النص على تسعة وتسعين اسما حصرها جميعا بمجموعها الكلي، لأن المقصود بإحصاء هذا العدد إحصاء الأسماء الحسنی التي تعرف الله - عز وجل - بها إلى عباده في كتابه وفي سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - ولا يدل على حصر الأسماء الكلية في هذا العدد"أ.هـ.

وَقَالَ أَيضًا الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودَ:

"وكما قلت لم تكن نتوقع..... أما التسعة والتسعون فهي الأسماء التي تعرف الله بها على عباده".

وَقَالَ أَيضًا: "أما حديث أبي هريرة رضي الله عنه في ذكر التسعة والتسعين فالمقصود به الأسماء التي تعرف بها إلى عباده، ولا يدل على حصر أسماء الله الكلية بهذا العدد".

وَقَالَ أَيْضًا الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودُ:

"ومن ثم فإن أسماء الله التي تعرف بها إلى عباده والتي خصها النبي ﷺ بالعدد المشار إليه في الأحاديث كلها حسنى وكلها عظمى على اعتبار ما يناسبها من أحوال العباد ودعائهم لله بها، وذلك كابتلاء لهم في الاستعانة بالله، والصدق معه والرغبة إليه، والخوف منه، والتوكل عليه، وغير ذلك من معاني العبودية وتحقيق العلة الغائية من خلقهم، ودعوتهم إلى الطاعة وفعل الخيرات، ومقاومة النفس واتباع الشهوات." أ.هـ.



فَتَحْنُ مَعَهُ فِي "مُجْمَلٍ" قَوْلُهُ:

"والنبي ﷺ لم يبين التسعة والتسعين اسما على وجه العد والتفصيل ليجتهد الناس في البحث والتحصيل، وفي ذلك حكمة بالغة ومعان ساطعة؛ أن يطلبها الناس ويتحروها في كتاب الله وفي سنة رسوله ﷺ؛ لترتفع الدرجات وتتفاوت المنازل في الجنات، لأنه يلزم لحفظها إحصاؤها واستيفائها أولا؛ وهذا يتطلب اجتهادا وبخنا طويلا، ثم الإحاطة بمعانيها والعمل بمقتضاها ثانيا؛ وهذا يتطلب مجاهدة وجهادا كبيرا، ثم دعاء الله بها وحسن المراعاة لأحكامها وهذا يتطلب علما وفقها وبصيرة وتلك مراتب الإحصاء على ما ترجح من أقوال العلماء."

ثُمَّ نَقَلَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودُ قَوْلَ ابْنِ الْقَيْمِ: (١)

"مراتب إحصاء أسمائه التي من أحصاها دخل الجنة وهذا هو قطب السعادة ومدار النجاة والفلاح، المرتبة الأولى إحصاء ألفاظها وعددها، المرتبة الثانية فهم معانيها ومدلولها، المرتبة الثالثة دعائه بها كما قال تعالى: ﴿وَكَلِّهِ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى

(١) انظر بدائع الفوائد (١/١٧١).

فَادْعُوهُ بِهَا ﴿ [الأعراف/ ١٨٠]، وهو مرتبتان إحداهما: دعاء ثناء وعبادة، والثاني: دعاء طلب ومسألة، فلا يثنى عليه إلا بأسمائه الحسنی وصفاته العلی، وكذلك لا يسأل إلا بها، فلا يقال: يا موجود أو يا شيء أو يا ذات اغفر لي وارحمي؛ بل يسأل في كل مطلوب باسم يكون مقتضيا لذلك المطلوب؛ فيكون السائل متوسلا إليه بذلك الاسم، ومن تأمل أدعية الرسل ولاسيما خاتمهم وإمامهم وجدها مطابقة لهذا. "أ.هـ.

قُلْنَا: فَكَانَ اللَّهُ ﷻ لَمْ يَتَعَرَّفْ إِلَى عِبَادِهِ إِلَّا بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي جَمَعَهَا الدُّكْتُورُ الْفَاضِلُ؛ أَمَّا غَيْرُهَا فَلَيْسَتْ مِنْ أَسْمَائِهِ! وَلَا تَدْخُلُ فِي مَرَاتِبِ إِحْصَاءِ أَسْمَاءِ اللَّهِ الَّتِي مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ!!!!!!



وَنَقُولُ: فَمَا فائدةُ الْأَسْمَاءِ الْأُخْرَى الَّتِي ذَكَرَهَا رَبُّنَا ﷻ فِي كِتَابِهِ وَذَكَرَهَا نَبِينَا ﷺ فِي سُنَّتِهِ الصَّحِيحَةِ!!

فَعِنْدَ الدُّكْتُورِ/ مَحْمُودٍ هَذَا الْعَدَدُ الْمَخْصُوصُ (التَّسْعَةُ وَالتِّسْعُونَ اسْمًا) فَحَسْبُ؛ هِيَ تِلْكَ الَّتِي تَعَرَّفَ اللَّهُ بِهَا عَلَيَّ عِبَادِهِ، مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ: "سَمَّيْتُ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ أَنْزَلْتُهُ فِي كِتَابِكَ أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتُ بِهِ فِي عِلْمِ الْعَيْبِ عِنْدَكَ". فَهُنَاكَ مَثَلًا: "أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ".

وَلَا مَانِعَ عِنْدَهُ مِنْ وُجُودِ أَسْمَاءٍ أُخْرَى؛ وَلَكِنْ لَمْ يَتَعَرَّفْ اللَّهُ بِهَا إِلَى عِبَادِهِ مِنْ خِلَالِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.



ثُمَّ تَرَاجَعَ الدُّكْتُورُ الْفَاضِلُ عَنْ ذَلِكَ؛ حَيْثُ قَالَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودٌ -مَثَلًا- فِي أَحَدِ كُتُبِهِ الْبِدْعِيَّةِ: "أَسْمَاءُ اللَّهِ الْحَسَنَى الثَّابِتَةُ فِي الْكِتَابِ الْمُقَدَّسِ" (ص ١٤):

"وهكذا القول في جميع أسماء الله وصفاته التي تعرف بها إلى النوعية الإنسانية من وقت آدم عليه السلام إلى آخر ولد من الذرية. ومن ثم فإن لدينا قناعة أن أسماء الله الحسنى الأسماء التسعة والتسعين المطلقة، وكذلك التسعة والتسعين المضافة والمقيدة، هذه الأسماء تعرف الله بها أو بما يماثلها من أوصافه إلى الأنبياء السابقين كما تعرف بها إلى خاتم الأنبياء والمرسلين."

فَاتِنَا نَسْأَلُهُ:

هَلْ تَعَرَّفَ اللهُ إِلَى عِبَادِهِ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي قُلْتَ أَنَّهَا "حُسْنَى" وَلَكِنَّهَا مُقَيَّدَةٌ؛ أَمْ

لَا؟!

فَإِنْ قُلْتَ: نَعَمْ. فَلِمَ أَقَمْتَ الدُّنْيَا فِي كِتَابِكَ الْأَوَّلِ رَافِضًا كُلَّ مَنْ خَالَفُوكَ؟!!!
فَقَدْ كَانَ الدُّكْتُورُ الْفَاضِلُ قَدْ قَالَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَعَرَّفْ إِلَى عِبَادِهِ إِلَّا
بِالْأَسْمَاءِ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ الْمُطْلَقَةِ الَّتِي كَانَ قَدْ اخْتَارَهَا فِي كِتَابِهِ الْأَوَّلِ!!!!!!!



أَمَّا نَحْنُ فَتَوَزَّعْنَا أَنْ أَسْمَاءَهُ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ الَّتِي فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ لَهَا
مِيزَةٌ هِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ "... مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ".



❖ كذلك حَاوَلَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودُ إِبْتَاتَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي اخْتَارَهَا وَأَنَّهُ يُدْعَى بِهَا، فَإِذَا الْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ حَيْثُ لَمْ يَرِدِ الدُّعَاءُ بِهَا، فَحَاوَلَ الدُّكْتُورُ إِقْنَاعَ الْقَارِئِ أَنَّ الدُّعَاءَ بِالْفِعْلِ بِدَيْلٍ عَنِ الدُّعَاءِ بِالاسْمِ!!! مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ الدُّعَاءَ يَكُونُ بِالْأَسْمَاءِ لَا بِالْأَفْعَالِ وَلَا بِالْأَوْصَافِ؛ فَعَلِي سَبِيلِ الْمِثَالِ:

□ اسْمُ "الْمُحْسِنِ"؛ قَالَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودُ (ص ٦١٤):

"ورد دعاء المسألة بالوصف عند مسلم من حديث علي رضي الله عنه أنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد قال: (اللهمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلكَ أَسَلْتُ، سَجَدَ وَجْهِي لِلذِّي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ فَأَحْسَنَ صُورَتَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، وَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ .. الحديث) (١)، وروى النسائي وصححه الألباني من حديث جابر بن عبد الله أنه قال: (٢) (كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ اهْدِنِي لَأَحْسَنِ الْأَعْمَالِ وَأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَقِنِي سَيِّئَ الْأَعْمَالِ وَسَيِّئَ الْأَخْلَاقِ لَا يَقِي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ)، وروى أحمد وصححه الشيخ الألباني من حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: (اللَّهُمَّ أَحْسَنْتَ خَلْقِي فَأَحْسِنْ خُلُقِي) (٣). "أ.هـ.

فَمَا وَضَعْنَا تَحْتَهُ خَطًّا إِنَّمَا هِيَ أَفْعَالٌ؛ فَأَيْنَ هَذَا مِنْ اسْمِ اللهِ "الْمُحْسِنِ" الَّذِي أَتْبَعُوهُ اسْمًا لِلَّهِ عز وجل!؟

فَهَلْ وَرَدَ الدُّعَاءُ بِهَذَا الْاسْمِ صَرِيحًا؟ هَلْ وَرَدَ الدُّعَاءُ: "يَا مُحْسِنِ"!!؟



(١) مسلم في صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ٥٣٥/١ (٧٧١).

(٢) النسائي في الافتتاح، باب نوع آخر من الدعاء ١٢٩/٢ (٨٩٦)، مشكاة المصابيح

(٨٢٠).

(٣) أحمد ٤٠٣/١ (٣٨٢٣)، مشكاة المصابيح (٥٠٩٩)، وصحيح الترغيب (٢٦٥٧).

﴿كَذَلِكَ فِي اسْمِ "الْمُسَعَّرِ" أُوْرِدَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُود (ص ٥٥١) حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: سَعَّرٌ، يَا رَسُولَ اللَّهِ!. قَالَ: "إِنَّمَا يَرْفَعُ اللَّهُ وَيَخْفِضُ، إِنِّي لِأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عِنْدِي مَظْلَمَةٌ". قَالَ آخَرُ: سَعَّرٌ. فَقَالَ: "ادْعُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ". (١)

فَانظُرْ فِي الْحَدِيثِ: (قَالَ آخَرُ: سَعَّرٌ. فَقَالَ: "ادْعُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ"). ... فَقَالَ ﷺ: "ادْعُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ". هَلْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "ادْعُوا (الْمُسَعَّرَ)!!!"



﴿وَفِي (ص ٦٢٢): الدُّعَاءُ بِاسْمِ "الْحَسِيبِ"؛ قَالَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُود: "ورد الدعاء بالوصف في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقد تقدم حديث أبي بكرة ؓ، وعند الترمذي وصححه الألباني من حديث أبي سعيد الخدري ؓ أن رسول الله ﷺ قال: (كَيْفَ أَنْعَمَ وَصَاحِبُ الْقَرْنِ قَدِ التَّقَمَ الْقَرْنَ وَاسْتَمَعَ الْإِذْنَ مَتَى يُؤْمَرُ بِالْتَفْخِ فَيَنْفُخُ، فَكَأَنَّ ذَلِكَ ثَقُلَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُمْ: قُولُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا) (٢).

فَأَيْنَ اسْمُ "الْحَسِيبِ" هُنَا؟!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!



﴿وَفِي (ص ٦٤٤): فِي الدُّعَاءِ بِاسْمِ "السَّيِّدِ"؛ قَالَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُود:

(١) مسند الإمام أحمد ٣٧٢/٢ (٨٨٣٩)، وانظر أيضا: القول المسدد لابن حجر العسقلاني

ص ٨٢. قُلْتُ: وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا فِي "بَابِ فِي التَّسْعِيرِ".

(٢) الترمذي في صفة القيامة، باب ما جاء في شأن الصور ٦٢٠/٤ (٢٤٣١)، صحيح

الجامع (٤٥٩٢).

"لم أجد دعاء المسألة بالاسم المطلق في نص صحيح، وإن كان الدعاء بمعنى الاسم مما يستشهد به في دعاء المسألة، كالدعاء باسم الله الصمد فإن الصمد يأتي بمعنى السيد الذي كمل سؤدده في كل شيء."!!!!!!!



وَلَوْ تَبَعْنَا الْأَسْمَاءَ الَّتِي أَثْبَتَهَا الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودٌ، ثُمَّ حَاوَلَ إِثْبَاتَ الدُّعَاءِ بِهَا دُونَ أَنْ يَذْكَرَ الْاسْمَ صِرَاحَةً، وَإِنَّمَا تَمَّ بِالصِّفَةِ أَوْ الْفِعْلِ أَوْ غَيْرِهِ، لَطَالَ الْأَمْرُ، وَلَكِنْ نَكْتَفِي بِمَا سَبَقَ.
وَهُنَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ أَيْضًا: إِنَّ مَا تَمَّ الدُّعَاءُ بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ يُمَكِّنُ إِثْبَاتَهُ أَكْثَرَ مِمَّا لَمْ يَتِمَّ الدُّعَاءُ بِهِ!!



وَنَظُنُّ أَنَّ مَا سَبَقَ مِنْ بَيَانٍ يَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّ مَا تَمَّ مِنْ مُحَاوَلَةِ إِثْبَاتِ أَنَّهُ تَمَّ الدُّعَاءُ بِبَعْضِ الْأَسْمَاءِ كَانَتْ مُجَرَّدَ مُحَاوَلَةٍ لِإِقْتِنَاعِ الْقَارِيءِ فَحَسَبَ، أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْحَقِيقَةُ: فَإِنَّهُ لَمْ يَتِمَّ الدُّعَاءُ بِالْاسْمِ؛ فَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ ﷺ مَثَلًا: يَا مُحْسِنُ! حَسِّنْ خُلُقِي. وَإِنَّمَا قِيلَ: "اللَّهُمَّ! أَحْسِنْتَ خُلُقِي فَأَحْسِنْ خُلُقِي". فَأَيْنَ الْفِعْلُ مِنَ الْاسْمِ؟ وَهَلْ قَالَ اللَّهُ ﷻ: وَلِلَّهِ الْأَفْعَالُ، أَوْ الْأَوْصَافُ؛ فَادْعُوهُ بِهَا؟!



لَوْ اكْتَفَى الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودٌ بِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الدُّعَاءُ بِالْاسْمِ لَكَانَ خَيْرًا، أَمَّا هَذَا الْفِعْلُ مِنْهُ فَيَزِيدُ الْأَمْرَ إِعْرَابًا.



التَّقْدِيمَاتُ لِكِتَابِهِ

❖ نَقَلَ بَعْضَ التَّقْدِيمَاتِ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ - جَزَاهُمْ اللَّهُ خَيْرًا عَلَيَّ حُسْنِ نَوَايَاهُمْ - وَهَلَّلَ بِذَلِكَ فِي مُحَاضَرَاتِهِ وَجِلْسَاتِهِ فِي الرَّدِّ عَلَيَّ مُخَالَفِيهِ.

فَهَلِ الْعِبْرَةُ بِالتَّقْدِيمَاتِ الَّتِي تُوضَعُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ عَلَيَّ سَبِيلِ الْمُجَامَلَةِ وَرُبَّمَا يَكُونُ هَذَا الْمُجَامِلُ مَا قَرَأَ الْكِتَابَ أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَتَفَحَّصْهُ - وَكَمْ مِنْ مُجَامِلٍ عَلَيَّ هَذِهِ الصُّورَةَ قَدْ تَرَاجَعَ عَنْ مُجَامَلَتِهِ بَعْدَ بَحْثِهِ أَوْ إِطْلَاعِهِ عَلَيَّ الصَّوَابِ فِي الْقَضِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَتَخَصَّصْ فِيهَا أَوْ لَمْ يَبْحَثْهَا - أَمْ بِالتَّقْدِ النَّزِيهِ الْقَائِمِ عَلَيَّ الْمُنْهَجِ الصَّحِيحِ الْمُنْضَبِطِ؟



قُلْنَا: "وَلَا تَهْوَلَنَّكَ أَسْمَاءُ الرَّجَالِ الْمُحَدِّثِينَ الْكِبَارِ، وَالَّتِي لَهَا دَوِيٌّ وَضَخَامَةٌ"
"وَلَا يَغْرُرَنَّكَ زَخْرَفُ الْأَلْفَاظِ الْوَسِيمَةِ الْمُتَالِئَةِ".^(١)



قَالَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودُ:

"وختاما أشير إلى أن موضوع البحث نظرا لما هو متوقع من ردود الفعل الواسعة في الوسط الإسلامي عند عامة الناس وخاصتهم، لاسيما وأنه يمس ما اعتادوا عليه من الأسماء المشهورة منذ أكثر من ألف عام، والتي لا دليل على كثير منها في الكتاب أو السنة؛ فقد تقدمنا بطلب للأزهر الشريف لفحص وتدقيق وصلاحيه الموضوع للنشر والتداول، وذلك من خلال ثلاثين محاضرة مسموعة ومكتوبة نصا على اسطوانة مدمجة تعمل على الكمبيوتر وجميع المشغلات الصوتية

(١) "رِسَالَةٌ فِي الطَّرِيقِ إِلَى تَقَاتِنَا" مَحْمُودُ مُحَمَّدٌ شَاكِرٌ، ط. مَكْتَبَةُ الْحَاجِّي.

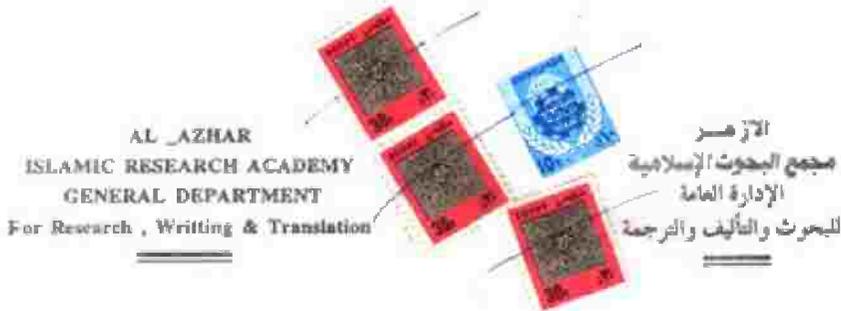
MP3، تضمنت الأسماء الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة والأدلة عليها وما جاء أيضا من الشرح والدلالة ودعاء المسألة والعبادة، وتضمنت الأدلة على أن كثيرا من الأسماء المشهورة ليست من أسماء الله الحسنى، وأنه لا دليل عليها من كتاب أو سنة، أو أنها لا توافق ضوابط الإحصاء مع ذكر العلة في ذلك، وكيف أنها من جمع الوليد بن مسلم المدرج في رواية الترمذي، وأنه لا يجوز أن نسمي الله ﷻ إلا بما سمي به نفسه أو سماه به نبيه ﷺ لا يتجاوز ذلك القرآن والحديث.

وبعد فحص وتدقيق من قبل القائمين على الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف دام قرابة ستة أشهر جاءت موافقة الأزهر على ما ذكرناه في هذه المحاضرات جميعها بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٥م، وهذه صورة مرفقة من تصريح الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف.

وإني لأتوجه بالشكر لأهل العلم المراقبين في الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف الذين صبروا على سماع تلك المحاضرات وقراءتها كلمة كلمة، حفظ الله الأزهر منارة للحق ينير سبيل المسلمين في كل زمان ومكان".



﴿ ثُمَّ أوردَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودَ تَصْرِيحَ الأَمَانَةِ العَامَّةِ لِمجَمَعِ البُحُوثِ الإِسْلامِيَّةِ
بِالأَزْهَرِ الشَّرِيفِ؛ وَهَذَا نَصُّهُ مَعَ صُورَتِهِ:



تصريح طبع وتداول صادر في ٢٠٠٥/٢/٥
أسطوانات ليزر (C.D) - ديسكات كمبيوتر

السيد / د. محمود عبد الرزاق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.....

فيمر الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر (الإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة)

أن تخطركم بأنها قد وافقت على طلبكم الخاص بطبع الآتي :-

١- برنامج بعنوان (أسماء الله الحسنى) إلقاءكم - مسجل على أسطوانة

واحدة .

وليس على الأسطوانة المذكورة ما يتعارض مع العقيدة الإسلامية ولا مانع من طبعها ونشرها على نفقتكم الخاصة مع التأكد من ضرورة العناية التامة بتصوير الآيات القرآنية من المصحف وأيضا العناية التامة بالأحاديث النبوية الشريفة وعزوها إلى مصادرها .

والله الموفق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرا في : ٢٠٠٥/٢/٥

مدير عام

إدارة البحوث والتأليف والترجمة



الأمين العام

بسم الله الرحمن الرحيم

الأزهر
مكتبة الإمام الأكبر
شيخ الأزهر

الأخ الفاضل الكريم الأستاذ الدكتور / محمود عبده عبد الرازق

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة
بكلية الشريعة وأصول الدين
بالمملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعده

فقد تسلم فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور / محمد سيد طنطاوى
— شيخ الأزهر الشريف بحث فضيلتكم بعنوان
(أسماء الله الحسنى) وفضيلته يشكركم ويقدر مجهودكم فى هذا
البحث ويدعو الله عز وجل ان ينفع بكم ويوفقكم لما فيه خير
الإسلام والمسلمين .

وفقكم الله لما فيه الخير

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس قطاع
مكتب شيخ الأزهر الشريف
عمر البسطويسى (على)



مع هذا البحث
٢٠٠٠ / ١٢ / ٢٥



نقول: إنَّ مَجْمَعَ البحوثِ الإسلاميَّةِ الموقَّرَ لَا يتعرَّضُ لصِحَّةِ المعلومةِ؛ ولكنْ
كَمَا جَاءَ فِي "تَقْرِيرِ مَجْمَعَ البُحُوثِ الإسلاميَّةِ عَنِ كِتَابِ "أَبِي آدَمَ" لِلدُّكْتُورِ/ عَبْدِ
الصَّبُّورِ شَاهِينَ:

"فَإِنَّ الدِّجْنَ لَا تَخُوضُ فِي هَذِهِ الآرَاءِ، مُصَوَّبَةً لَهَا أَوْ مُخَطَّئَةً؛ وَإِنَّمَا حَدَدَ المَجْمَعُ مَهْمَتَهَا فِي التَّثْبِتِ مِمَّا إِذَا كَانَ الكِتَابُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَيَّ آرَاءِ مُخَالَفَةِ نصوصِ قِطْعِيَةِ الوُرُودِ وَقِطْعِيَةِ الدَّلَالَةِ، أَوْ خَالَفَتْ شَيْئًا مِمَّا عُلِّمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ مِنَ ثَوَابِتِ المَعْتَقِدِ الإِسْلَامِيِّ أَوْ ثَوَابِتِ الشَّرِيعَةِ". كَمَا سَيَأْتِي.

فَقَدْ جَاءَ فِي "تَقْرِيرِ مَجْمَعِ البُّحُوثِ الإِسْلَامِيَّةِ عَنِ كِتَابِ "أَبِي آدَمَ" كَمَا فِي كِتَابِ "أَبِي آدَمَ" (ص ١٩٦، ١٩٧):

"وَإِذَا كَانَ البَّاحِثُ مُلتَزِمًا المَنْهَجَ الَّذِي حَدَدَهُ لِنَفْسِهِ -وَالَّذِي سَنَشِيرُ إِلَيْهِ- قَدْ تَوَصَّلَ إِلَى عِدَدٍ مِنَ الآرَاءِ الَّتِي اسْتَخْرَجَهَا بِاسْتِنطَاقِهِ النُّصوصِ القُرْآنِيَّةِ -كَمَا يَقُولُ- فَإِنَّ الدِّجْنَ لَا تَخُوضُ فِي هَذِهِ الآرَاءِ، مُصَوَّبَةً لَهَا أَوْ مُخَطَّئَةً؛ وَإِنَّمَا حَدَدَ المَجْمَعُ مَهْمَتَهَا فِي التَّثْبِتِ مِمَّا إِذَا كَانَ الكِتَابُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَيَّ آرَاءِ مُخَالَفَةِ نصوصِ قِطْعِيَةِ الوُرُودِ وَقِطْعِيَةِ الدَّلَالَةِ، أَوْ خَالَفَتْ شَيْئًا مِمَّا عُلِّمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ مِنَ ثَوَابِتِ المَعْتَقِدِ الإِسْلَامِيِّ أَوْ ثَوَابِتِ الشَّرِيعَةِ. لِهَذَا فَقَدْ تَوَجَّهَتْ -وَهِيَ تَقْرَأُ الكِتَابَ وَتَعِيدُ قِرَاءَتَهُ- إِلَى مِرَاجِعَةِ أَمْرَيْنِ اثْنَيْنِ:

أولهما: المَنْهَجَ الَّذِي حَدَدَهُ المُوَلِّفُ لِنَفْسِهِ وَسَارَ عَلَيْهِ فِي بَحْثِهِ.

الثاني: مضمون بعض الآراء الَّتِي انْتَهَى إِلَيْهَا مِنْ حَيْثُ اتَّفَاقِهَا مَعَ ثَوَابِتِ المَعْتَقِدِ الإِسْلَامِيِّ مِمَّا عُرِفَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ ..

أَمَّا المَنْهَجُ الَّذِي اتَّبَعَهُ المُوَلِّفُ فَقَدْ وَصَفَهُ إِجْمَالًا فِي مَقْدِمَةِ الكِتَابِ، حَيْثُ حَدَدَ هَدَفَهُ مِنْ بَحْثِهِ بِأَنَّهُ مَحَاوِلَةٌ لِفَهْمِ النُّصوصِ الَّتِي جَاءَتْ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، وَهِيَ قِطْعِيَّةٌ (نَظْمُهُ يَعْنِي قِطْعِيَّةِ الوُرُودِ)، تَرْوِي وَقَائِعَ قِصَّةِ الخَلْقِ وَأَيْضًا لِلتَّوْفِيقِ بَيْنَ التَّصْوِيرِ القُرْآنِيِّ وَالاتِّجَاهِ العِلْمِيِّ فِي تَصْوِيرِ الحَيَاةِ البَشَرِيَّةِ عَلَيَّ هَذِهِ الأَرْضِ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْنَا فِي هَذَا مَا دُمْنَا نرعى قِدَاسَةَ النُّصوصِ المُتَنَزَّلَةِ، وَمَا دُمْنَا لَا نُخَالَفُ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَمَا دُمْنَا نُقَدِّمُ رُؤْيَاً عَقْلِيَّةً تُحْتَرَمُ المَنْطِقَ، وَتَسْتَنْطِقُ

اللغة من جديد، وتدعم المؤمنين بما ينطوي عليه كتاب الله من أسرارٍ قد تكون خفيت عن بصائر ذوي التمييز، ثم أذن الله - سبحانه - لبعض السرّ أن ينكشف، وللرؤية أن تتجلى ..

ولا ترى اللجنة في هذا التوجيه مأخذاً تأخذه عليّ الباحث، ما دام يلتزم به، ولا يخرج عن ضوابطه ...



وجاء أيضاً في "تقرير مجمع البحوث الإسلامية عن كتاب "أبي آدم" كما في كتاب "أبي آدم" للدكتور/ عبد الصبور شاهين (ص ٢٠٢):
"ولهذا لا ترى اللجنة فيما كتبه المؤلف محاولة للتوفيق بين العلم والدين بقدر ما ترى فيه اجتهاداً منه في فهم النصّ القرآنيّ، وهو اجتهادٌ لا توافق اللجنة المؤلف عليّ بعض أجزائه، حيث لا يكفي ما ساقه في هذا التذليل ليقرّر النتائج التي انتهى إليها، وإذا كانت اللجنة قد حددت مهمتها - عليّ ما سبق - بأنها بيان ما إذا كان المؤلف قد تجاوز الحدّ في تأويلاته للنصوص القرآنية .. تجاوزاً يخالف به ثوابت العقيدة أو يتناقض مع ما هو معلوم من الدين بالضرورة، فإنّ الذي تنتهي إليه اللجنة أنّ المؤلف لم يقع في مثل تلك المخالفة.

وإن كان ذلك لا يعني أنّ اللجنة تقرّهُ عليّ كثير من التأويلات التي أوّلَ بها بعض آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وعليّ الأخصّ ما أشار إليه من أنّ آدم - عليه السلام - يُمكن أن يكون قد خلق من أبوين، وما انتهى إليه في شأن العلاقة بين البشر والإنسان، كما أنّها لا تقرّهُ عليّ بعض التعبيرات التي استخدمها في سياق تدليله، والتي ترى اللجنة أنّها غير لائقة في وصف المشيئة الإلهية في أمر الخلق ..". أ.هـ.

ولذا فإننا نسأله: هل توافقُ بناءً عليّ ذلك عليّ آراءِ الدُّكتورِ / عبْدِ الصَّبَّورِ شاهين؛ واللجنة التي صرَّحتْ بالبحثِ لا توافقُ الباحثَ عليّ ما وصلَ إليه؟!!!!

بلُ في كتابِ الأستاذِ الدُّكتورِ / مُحَمَّدِ رَجَبِ يُّومِي "رُدود هَادِئَة" مِنْ سِلْسِلَة البُحُوثِ الإِسْلامِيَّةِ بِالْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ؛ يَقُولُ (ص ٣٠) تَحْتَ عُنْوَانِ: "نَظَرَاتِ فِي كِتَابِ الِيمِينِ وَالِيسَارِ فِي الْفِكْرِ الدِّينِيِّ":

"لَا نَدْعُو إِلَى مُصَادَرَةِ الْكِتَابِ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ جَدِيدٌ يُخْشَى مِنْهُ، فَكُلُّ مَا قَالَهُ مُدَوَّنٌ مُتَدَاوِلٌ مُرَدَّدٌ فِي كُتُبِ الشُّيُوعِيِّينَ، وَقَدْ أُلْفِتَ فِيهِ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ تَسُبُّ الدِّينَ بِمَا هُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ...".

فَمَا قَوْلُ الدُّكتورِ / مُحَمَّدِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْكُتُبِ الْمُصْرَحِ بِهَا؟!!!!!!



﴿ كَمَا يَضَعُ الدُّكتورُ / مُحَمَّدُ فَتْوَى هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ فِي السُّعُودِيَّةِ وَالَّتِي لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِكِتَابِهِ فِي ذَاتِهِ، مِمَّا جَعَلَ بَعْضَ السُّدَجِ يُرَدِّدُ أَنَّ هَيْئَةَ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ فِي السُّعُودِيَّةِ تُوَافِقُ الْمُؤَلِّفَ فِي رَأْيِهِ!!

وَهَذَا هُوَ نَصُّ الْفَتْوَى:

فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الفتوى رقم (٣٨٦٢)

فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (ج ١٤ / ص ٣٦-٤٣) الفتوى رقم (٣٨٦٢) الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه، وبعد: فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على السؤال المقدم من معالي وزير المعارف السعودية إلى سماحة الرئيس العام، والمحال إليها برقم ٨١٨ في ٣/٥/١٤٠١هـ، ونصه: أحيل لسماحتكم استفسار إدارة الامتحانات في الوزارة رقم ٢١٢١ وتاريخ ٧/٤/١٤٠١هـ، مع جدول لأسماء الله الحسنى، بشأن

الاستفسار حول اسم الفضيل هل هو من أسماء الله الحسنى؟ وماذا يعمل مع من اسمه عبد الفضيل؛ هل يعدل الاسم أم يبقى عَلَيَّ حالته؟ وحيث إن الاستفسار قد بدأ يتكرر من كثير من الجهات حول الأسماء الحسنى نتيجة لوجود عدد من المتعاقدين يحملون من الأسماء ما لا يقره الشرع، مثل عبد النبي وعبد الإمام وعبد الزهراء وغيرها من الأسماء. أمل موافقتنا ببيان تحدد فيه الأسماء التي تجوز إضافة الـ (عبد) إليها، والتسمي بها، خاصة وأن كثيراً من الكتب تشير إلى أن أسماء الله تعالى لا تنحصر في التسعة والتسعين اسماً، بل إن الروايات تختلف حتى في تعداد هذه الأسماء التسعة والتسعين، ويتجه بعض العلماء إلى أن أسماء الله فوق الحصر، مستشهدين بالحديث: «اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك..» الحديث.

وأجابت بما يلي:

أولاً: قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْرَؤُنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأعراف: ١٨٠) فأخبر سبحانه عن نفسه بأنه اختص بالأسماء الحسنى المتضمنة لكمال صفاته، ولعظمته وجلاله، وأمر عباده أن يدعوه بها، تسمية له بما سمي به نفسه، وأن يدعوه بها تضرعاً وخفية في السراء والضراء، ونهاهم عن الإلحاد فيها؛ بجحدها، أو إنكار معانيها، أو بتسميته بما لم يسم به نفسه، أو بتسمية غيره بها، وتوعد من خالف في ذلك بسوء العذاب.

وقد سمي الله نفسه بأسماء في محكم كتابه، وفيما أوحاه إلى رسوله صلى الله عليه وسلم من السنة الثابتة، وليس من بينها اسم الفضيل، وليس لأحد أن يسميه بذلك؛ لأن أسماءه تعالى توقيفية، فإنه سبحانه هو أعلم بما يليق بجلاله، وغيره قاصر عن ذلك، فمن سماه بغير ما سمي به نفسه أو سماه به رسوله صلى الله عليه وسلم

فقد أُلحِدَ في أسمائه، وانحرف عن سواء السبب توقيفية يل، وليس لأحد من خلقه أن يعبدَ أحدًا لغيره من عبادته، فلا تجوز التسمية بعبد الفضيل، أو عبد النبي، أو عبد الرسول، أو عبد علي، أو عبد الحسين، أو عبد الزهراء، أو غلام أحمد، أو غلام مصطفى، أو نحو ذلك من الأسماء التي فيها تعبيد مخلوق لمخلوق؛ لما في ذلك من الغلو في الصالحين والوجهاء، والتطاول على حق الله، ولأنه ذريعة إلى الشرك والطغيان، وقد حكى ابن حزم إجماع العلماء على تحريم التعبيد لغير الله، وعلى هذا يجب أن يغير ما ذكر في السؤال من الأسماء وما شابهها.

ثانيا: ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن لله تسعة وتسعين اسمًا، مائة إلا واحدًا، من أحصاها دخل الجنة" رواه البخاري ومسلم.

وروى هذا الحديث الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم البيهقي وغيرهم، وزادوا فيه تعيين الأسماء التسعة والتسعين، مع اختلاف في تعيينها. وللعلماء في ذلك مباحث:

أ- منها: أن المراد بإحصائها: معرفتها، وفهم معانيها، والإيمان بها، والعمل بمقتضاها، والاستسلام لما دلت عليه، وليس المراد مجرد حفظ ألفاظها وسردها عدًا.

ب- ومنها: أن المعول عليه عند العلماء أن تعيين التسعة والتسعين اسمًا مدرج في الحديث، استخلصه بعض العلماء من القرآن فقط، أو من القرآن والأحاديث الصحيحة، وجعلوها بعد الحديث؛ كتفسير له، وتفصيل للعدد المجمل فيه، وعملا بترغيب النبي صلى الله عليه وسلم في إحصائها؛ رجاء الفوز بدخول الجنة.

ج- ومنها: أنه ليس المقصود من الحديث حصر أسماء الله في تسعة وتسعين اسمًا؛ لأن صيغته ليست من صيغ الحصر، وإنما المقصود الإخبار عن خاصة من

خواص تسعة وتسعين اسماً من أسمائه تعالى، وبيان عظم جزاء إحصائها، ويؤيده ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ما أصاب أحداً قط هم ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك ناصيتي بيدك، ماضٍ في حكمك، عدلٌ في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك: أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي. إلا أذهب الله حزنه وهمه وأبدله مكانه فرحاً"، فقليل: يا رسول الله أفلا نتعلمها؟ فقال: "بلى، ينبغي لكل من سمعها أن يتعلمها".

فبين الرسول صلى الله عليه وسلم أن الله سبحانه وتعالى استأثر بعلم بعض أسمائه، فلم يطلع عليها أحداً من خلقه، فكانت من الغيبات التي لا يجوز لأحد أن يخوض فيها بخرص وتخمين؛ لأن أسماءه تعالى توقيفية، كما سيجيء إن شاء الله.

د- ومنها أن أسماء الله توقيفية، فلا يسمى سبحانه إلا بما سمي به نفسه، أو سماه به رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يجوز أن يسمى باسم عن طريق القياس أو الاشتقاق من فعل ونحوه، خلافاً للمعتزلة والكرامية، فلا يجوز تسميته بناءً، ولا ماكرًا، ولا مستهزئًا؛ أخذًا من قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (الذاريات: ٤٧) وقوله: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ (آل عمران: ٥٤) وقوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (البقرة: ١٥) ولا يجوز تسميته: زارعًا ولا ماهدًا، ولا فالقًا، ولا منشئًا، ولا قابلاً، ولا شديدًا، ونحو ذلك؛ أخذًا من قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ (الواقعة: ٦٤) وقوله: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (الذاريات: ٤٨). وقوله: ﴿أَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ﴾ (الواقعة: ٧٢) وقوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ (الأنعام: ٩٥).

وقوله: ﴿وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ (غافر: ٣)؛ لأنها لم تستعمل في هذه النصوص إلا مضافة، وفي إخبار علي غير طريق التسمي، لا مطلقة، فلا يجوز استعمالها إلا علي الصفة التي وردت عليها في النصوص الشرعية.

فيجب ألا يعبد في التسمية إلا لاسم من الأسماء التي سمى بها نفسه صريحاً في القرآن، أو سماه بها رسوله صلى الله عليه وسلم فيما ثبت عنه من الأحاديث، كأسمائه التي في آخر سورة الحشر، والمذكورة أول سورة الحديد، والمذكورة في سور أخرى من القرآن.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو: عبد الله بن قعود. عضو: عبد الله بن غديان.

نائب: عبد الرزاق عفيفي. رئيس اللجنة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.



قُلْنَا: فَمَا عِلَاقَةُ هَذِهِ الْفَتَوَى بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي قَطَعَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودٌ بِثُبُوتِهَا!!



❁ وَقَالَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُود (ص ١١):

"فالشروط التي استخرجتها من القرآن والسنة أو الضوابط التي انتهجتها في إحصاء الأسماء لم تنطبق إلا على تسعة وتسعين اسما من جملة ما ذكره العلماء والذي تجاوز عدده المائتين والثمانين اسما، سواء اجتهدوا في جمعها أخذًا من نص مطلق أو مقيد أو الاشتقاق من الصفات والأفعال، وهذا بحمد الله يتفق مع العدد المذكور في الحديث النبوي.

وليس في الأمر تكلف أو تعسف وافتعال؛ أو محاولة من الباحث لجعل العدد محصورا في تسعة وتسعين اسما بصورة أو بأخرى، بل يستطيع كل باحث من العامة أو الخاصة أن يطبق الشروط المذكورة في إحصاء الأسماء الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة وسيصل إلى ذات النتيجة إن شاء الله، وسيتعرف على العدد الذي ذكره النبي ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه. "أهـ.



قُلْنَا: سَيَتَّبِعُنَا لَنَا أَنَّهُ خَالَفَ بَعْضَ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ وَالضُّوَابِطِ الَّتِي وَضَعَهَا -وَأَلَّتِي لَا تُسَلَّمُ لَهُ بِدَايَةٍ- وَوَضَعَ الْكَثِيرَ مِنَ الْاسْتِثْنَاءَاتِ لِهَذِهِ الْقَوَاعِدِ لِلْوُصُولِ إِلَى الْعَدَدِ الْمَطْلُوبِ!



﴿- الرَّدُّ عَلَيَّ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودٌ فِي إِشَادَتِهِ بِالْحَاسُوبِ لِدَرَجَةٍ تَجْعَلُهُ يَتَقَدَّمُ عَلَيَّ سَلَفِنَا الصَّالِحِ فِي هَذَا الْمَجَالِ:

﴿مَدْحُ الدُّكْتُورِ/ مَحْمُودٍ لِلْحَاسُوبِ وَإِشَادَتُهُ الْمُبَالِغُ فِيهَا بِهِ:

قَالَ (ص ٦): "وقد كان شيخ الإسلام ابن تيمية يشير إلى صعوبة تتبع الأسماء الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة ويقول: (وتتبع هذا الأمر يطول)^(١).

لكن الله ﷻ لما يسر الأسباب في هذا العصر أصبح من الممكن إنجاز مثل هذا البحث في وقت قصير نسبيا، وذلك باستخدام الكمبيوتر والموسوعات الالكترونية التي قامت على خدمة القرآن وحوث آلاف الكتب العلمية، واشتملت على المراجع الأصلية للسنة النبوية وكتب التفسير والفقه والعقائد والتاريخ والأدب والنحو وغيرها الكثير والكثير .

ولم تكن هذه التقنية قد ظهرت منذ عشر سنوات تقريبا، أو بصورة أدق لم يكن ما صدر منها كافيا لإنجاز مثل هذا البحث، ولما عايشنا الحاسوب منذ أول ظهوره وظهور الموسوعات التراثية الالكترونية حتى جمعت بين يدي تباعا أكثر من خمس وثلاثين موسوعة الكترونية تراثية دفعني ذلك ومنذ عامين تقريبا إلى أن أقدم على هذا الموضوع مستعينا بالله أولا ثم بما سخره من التقنية الحديثة وقدرة الحاسوب على قراءة آلاف المراجع الأصلية من تلك الموسوعات في ثوان معدودات؛ فالرغبة في إتمام البحث مهما كانت النتائج أمر ملح وضرورة يصعب دفعها عن النفس."

(١) الفتاوى الكبرى ١/٢١٧.

نقول: تَنَبَّهَ - أَخِي الْقَارِيءُ - إِلَى أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ إِثْمًا قَالَ: "وَتَتَّبِعُ هَذَا الْأَمْرَ يَطُولُ"، يَعْنِي مُجَرَّدَ وَقْتٍ.

وَلَكِنْ نَسَأَلُ: هَلْ أَتَى "الكمبيوترُ والموسوعاتُ الإلكترونيَّةُ" بِاسْمِ اللَّهِ لَمْ يَعْرِفْهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ؛ أَفَرَهُ أَوْ رَدَّهُ؟

وَقَالَ (ص ١٥): "لكن بعد استخدام البحث الحاسوبي واستقصاء أدلة الكتاب والسنة تبين أن هذه الأسماء جميعها ليست من الأسماء الحسنى لأن الله ﷻ لم يسم نفسه بها، وكذلك لم ترد في صحيح السنة".

وَقَالَ (ص ١٩) عَنِ اسْمِ اللَّهِ "الْعَدْلُ":

"لقد تبين بعد البحث الحاسوبي أنه لم يرد في القرآن أو السنة اسما ولا فعلا، ولا دليل لمن سمى الله ﷻ بهذا الاسم سوى الأمر بالعدل .."

وَقَالَ أَيْضًا (ص ١٩): "ولو تساءلنا أيضا عن تسمية الله ﷻ بالميت هل ورد النص عليه في الكتاب والسنة؟ تبين بعد البحث الحاسوبي أنه لم يرد، والذي ورد في القرآن في أربعة عشر موضعا الفعل المضارع يميت ..."

وَقَالَ أَيْضًا (ص ١٩): "ولما يسر الله ﷻ الأسباب في هذا العصر وأصبح ذلك أمرا ممكنا بعد أن ظهرت تقنية البحث الحاسوبية وقدرة الحاسوب علي قراءة ملايين الصفحات في لحظات معدودات أقدمت علي البحث وأنا لا أتوقع ما توصلت إليه من نتائج".

وَقَالَ أَيْضًا (ص ٢٠): "فالشروط التي استخرجت من القرآن والسنة أو الضوابط التي انتهجت في إحصاء الأسماء بعد البحث الحاسوبي والاستقصاء لم تنطبق إلا على تسعة وتسعين اسما من جملة ما ورد في القرآن والسنة وما ذكره المتوسعون من العلماء والذي يزيد عن المائتين والثمانين اسما".

وَقَالَ أَيْضًا (ص ٢٠): "وقد أعيد البحث الحاسوبي مرات ومرات لتأكيد النتيجة سواء من قبلي شخصيا أو من قبل الكثير من الباحثين فكانت النتيجة واحدة....".

وَقَالَ أَيْضًا: "وهذا العدد الذي تظهره تقنية الحاسوب في عصرنا يدل على إعجاز نبي جديد يحقق قول النبي ﷺ: (إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ)".

وَقَالَ أَيْضًا: "وقد تتبعت ما ذكره المتوسعون على تنوع اجتهاداتهم واختلاف مقالاتهم فبلغ جمعهم وإحصاؤهم للأسماء على أوسع ما ذكروا قرابة المائتين والتسعين اسمًا، وهي بعد لفظ الجلالة، وعلى اعتبار الترتيب الحاسوبي الأبجدي^(١) الألف بائي المشرقي كما يلي: ...".

وَقَالَ أَيْضًا: "عدد الأسماء الواردة في هذا الحديث [أَيَّ حَدِيثِ التَّرْمِذِيِّ] ثمانية وتسعون اسمًا بالإضافة إلى لفظ الجلالة^(٢) وليست تسعة وتسعين تضاف إلى لفظ الجلالة كما أظهرها البحث الحاسوبي"^(٣).

وَقَالَ أَيْضًا: "وقد استخدمنا في دراستها المنهج الاستقصائي الحصري لكل ما جاء في الكتاب والسنة بتقنية البحث الحاسوبي على جميع الموسوعات الإسلامية الإلكترونية والمواقع التراثية على الشبكة الدولية للإنترنت والتي ظهرت حتى تاريخ تدوين هذه الكلمات^(٤)".

وَقَالَ أَيْضًا: "مستخدمين التقنية الحاسوبية وسرعة الكمبيوتر في البحث عن النصوص الصحيحة".

وَقَالَ أَيْضًا: "وقد أجرينا في دعاء العبادة أيضا بحثًا حاسوبيا واسع النطاق لمن بدأ اسمه بالعبودية أو التبعيد لله ﷻ بأسمائه الحسنی الثابتة في الكتاب والسنة من

(١) نَقُولُ: مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ الدُّكْتُورَ لَا يَعْرِفُ الْفَارِقَ بَيْنَ "التَّرْتِيبِ الْأَبْجَدِيِّ" وَ"التَّرْتِيبِ الْهَجَائِيِّ"!!! فَهُوَ يَقْصِدُ هُنَا "التَّرْتِيبِ الْهَجَائِيِّ" أَيْ: الَّذِي عَلَيَّ "تَرْتِيبِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ"
(٢) وَذَلِكَ بِسَبَبِ حِسَابِ اسْمِ الْجَلَالَةِ "الله" مِنْ ضِمْنِ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ اسْمًا.
(٣) إِنِنَّا نَسْأَلُ مُتَعَجِّبِينَ: مَا عِلَاقَةُ "الْبَحْثِ الْحَاسُوبِيِّ" بِقَضِيَّةِ: هَلْ لَفْظُ الْجَلَالَةِ "الله" يَدْخُلُ ضِمْنَ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ اسْمًا أَوْ لَا يَدْخُلُ؟!
(٤) نَقُولُ: ادِّعَاؤُهُ أَنَّهُ طَبَّقَ "المنهج الاستقصائي الحصري" مُجَرَّدَ دَعْوَى عَرِيضَةٍ مِنَ الدُّكْتُورِ الْفَاضِلِ، حَتَّى وَوَلَوْ سَلَّمْنَا جَدَلًا بِأَنَّهُ أَطَّلَعَ عَلَيَّ "جميع الموسوعات الإسلامية الإلكترونية والمواقع التراثية..."، وَأَخْطَاؤُهُ الْحَدِيثِيَّةُ فَقَطْ تَدُلُّ عَلَيَّ ذَلِكَ.

علماء السلف ورواة الحديث ثم علماء الخلف والمتأخرين منهم ابتداء من القرن الخامس الهجري حتى ما قبل القرن الماضي، ثم بيان الأسماء الحسنى التي لم يتعبد لها أحد في تسميته من السلف والخلف والمتأخرين ووجدناها لأناس معاصرين في جميع الموسوعات الإسلامية الإلكترونية التي ظهرت حتى الآن، وتحتوي على أكثر من عشرين ألف مجلد مطبوع اشتملت على كتب الرجال والتراجم والطبقات والسير والتاريخ وغير ذلك مما سيأتي بيانه، وكذلك جميع محركات البحث على الإنترنت ودليل الهاتف الإلكتروني في الدول العربية، وذلك لنصل إلى الأسماء الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة والتي لم يتعبد لها أحد في نطاق هذا البحث وحتى تاريخ تدوينه، وذلك ليسارع كل مسلم فيسمي نفسه أو ولده باسم من تلك الأسماء ويكون له السبق على مستوى أمة محمد ﷺ، فلا نحسب أحدا من المسلمين تسمى بها من قبل والله أعلم."

وَقَالَ أَيضًا: "أما من جهة التسمية بعد المتكبر، والتعبد لله بهذا الاسم فلم يتسم به أحد من السلف أو الخلف في مجال ما أجرينا عليه البحث الحاسوبي، وكذلك جميع محركات البحث على الإنترنت، وهنينا لمن سمي نفسه أو ولده بذلك الاسم لأنه لم يسبقه أحد من السلف أو الخلف فيما نعلم، وسيكون له السبق في التعبد لله به والله أعلم." وتكرّر هذا مع كُلِّ اسْمٍ أَتَى بِهِ.

وَقَالَ أَيضًا: "وإذا كانت التقنية الحديثة وظهور الموسوعات الإلكترونية التي استخدمتها في استقصاء نصوص القرآن والسنة لم تظهر إلا في هذا العصر فإن السابقين الذين اجتهدوا في استخراج الأسماء الحسنى حتى وصل إحصاء بعضهم إلى خمسة وتسعين اسما ثابتا متوافقا مع شروط الإحصاء^(١) دون استخدام الكمبيوتر أو الكتاب الإلكتروني، هؤلاء هم أهل الفضل والسبق، وما قدموه يعد مرجعا أساسيا في إخراج هذا البحث، فاللهم اجزهم عنا خير الجزاء."

(١) يَقْصِدُ: شُرُوطُهُ -هُوَ- الَّتِي وَضَعَهَا. فَتَأْمَلُ!!!!

وَقَالَ أَيضًا (ص ٨٦): "وقد تكررت تجربة ذلك مرات عديدة فكانت النتيجة واحدة، ويعلم الله أنها كانت مفاجأة لي كما هو الحال لدى القارئ، وقد ساعد في ذلك التقنية الحديثة في استقصاء الاسم ومشتقات المعنى اللغوي في القرآن ومختلف كتب السنة من خلال الموسوعات الإلكترونية الضخمة، فكانت النتيجة كما ذكر نبينا ﷺ تسعة وتسعين اسماً".

وَقَالَ أَيضًا: "وقد تكررت تجربة ذلك مرات عديدة فكانت النتيجة واحدة، ويعلم الله أنها كانت مفاجأة لي كما هو الحال لدى القارئ، وقد ساعد في ذلك التقنية الحديثة في استقصاء الاسم ومشتقات المعنى اللغوي في القرآن ومختلف كتب السنة من خلال الموسوعات الإلكترونية الضخمة، فكانت النتيجة كما ذكر نبينا ﷺ تسعة وتسعين اسماً".

وَقَالَ أَيضًا: "انتهجنا في استخراج دلالة الأسماء الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة علي الصفات الإلهية البحث بصورة تفصيلية بحيث نبين دلالة الاسم علي الوصف بالمطابقة والتضمن واللزوم وبيان الأدلة النقلية والعقلية علي ذلك، مستخدمين التقنية الحاسوبية وسرعة الكمبيوتر في البحث عن النصوص الصحيحة، وذلك ليظهر الدليل النصي علي ثبوت الوصف".

وَقَالَ أَيضًا: "بعد جهد كبير ووقت طويل قطعته وأنا عاكف على المراجع وبين يدي حاسوبي الشخصي أقلب في الموسوعات وأراجع النتائج على المطبوع من المؤلفات، يسر الله ﷻ بمعرفة ضوابط الإحصاء التي يمكن لأي باحث من المسلمين أن يتعرف من خلالها على أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة، ويمكنه أيضا أن يتعرف على ما لم يوافق شروط الإحصاء مما اشتهر من الأسماء علي السنة الناس".

وَقَالَ أَيضًا: "وعندما تتبع ما ورد في الكتاب والسنة باستخدام تقنية البحث الحاسوبية لكتب التراث في الموسوعات الإلكترونية، وما ذكره مختلف العلماء

الذين تكلموا في إحصاء الأسماء والذين بلغ إحصاؤهم جميعاً ما يزيد عليّ المائتين
والثمانين اسماً ثم مطابقة تلك الشروط عليّ ما جمعه فإن النتيجة التي توصلت
إليها، ويمكن لأي باحث أن يصل إليها هي تسعة وتسعون اسماً فقط دون لفظ
الجلالة، وهو إعجاز جديد ظهر باستخدام تقنية الكمبيوتر". أ.هـ.



❖ نقول: فهل الحاسوب أعلم وأفهم من علماء السلف جميعاً؟ مع أنه ما هو
إلا آلة مبرمجة لا تفهم؛ تطلب منها بيانا وتُعطيك البيان عليّ النحو الذي طلبته
منها حسب البرنامج.

وذلك في محاولة من الدكتور / محمود لإيهام الناس أن الحاسوب العبقري قد
استخرج تلك النتيجة المذهلة التي توصل إليها الدكتور بحيدة ونزاهة!! ولا يخفى
عليّ أحد ما في ذلك من التكلفة والافتعال، فما ذلك الحاسوب إلا كالبديهة التي
قالت:

وَحْنُ كَالْأَرْضِ لِزَارِعِينَا ثُبْتُ مَا قَدْ غَرَسُوهُ فِينَا

فمن يرضى بالاستخفاف بتراث متكامل بلا سبب وبلا بحث وبلا نظر؟!
فهل أتت "التقنية الحاسوبية الحديثة وسرعة الكمبيوتر والموسوعات
الإلكترونية الضخمة" باسم الله لم يعرفه السلف؛ أقرؤه أو ردؤه؟
وهل كان البحث متوقفاً عليّ التقدم العلمي واكتشاف الحاسوب كما زعم
الدكتور / محمود؟

هل كان الحديث خاصاً بهذا العصر الحديث دون سواه من العصور كما زعم
الدكتور / محمود؟ هل جاء التكليف الشرعي لعصرنا دون سواه!!
هل كانت الدنيا محرومة من فائدة هذا الحديث وفضيلته حتى ظهر "حاسوب
الدكتور الفاضل" بعجره وبجره بكل ما فيه من أخطاء في البرمجة وتصحيقات

وَتَحْرِيفَاتِ التُّسَاخِ الَّتِي لَا تَخْفَى عَلَى مَنْ تَعَامَلَ مَعَهُ مَعَ مُقَارِنَتِهِ وَمُضَاهَاةِ مَعَ
الْكُتُبِ!!؟

إِنَّا لَا نُقَلِّلُ مِنْ أَهْمِيَّةِ اسْتِخْدَامِ التُّكْنُولُوجِيَا الْحَدِيثَةِ وَخَاصَّةً الْحَاسُوبِ
(الْكَمِّيُوتِرِ)، فَحَنُ -بِحَمْدِ اللَّهِ- نَسْتَعْمِلُهُ مُنْذُ سَنَةِ ١٩٩٥م، وَنَسْتَفِيدُ مِنْهُ الْآنَ.
وَلَكِنَّ الدُّكْتُورَ/ مَحْمُودَ جَزَمَ أَنَّ الْحَاسُوبَ قَدْ قَضَى عَلَيَّ نَظَرِيَّاتِ الْإِحْتِمَالَاتِ
جَمِيعًا وَأَصَابَ الْحَقَّ مِنْ رَمِيَّةٍ وَاحِدَةٍ بِسَهْمٍ وَاحِدٍ؛ فَأَكَّدَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْعٍ مِنْ
كِتَابِهِ -كَمَا رَأَيْنَا- أَنَّ أَيَّ إِنْسَانٍ مَهْمًا كَانَتْ قِلَّةُ عِلْمِهِ لَوْ اسْتَخْدَمَ الْحَاسُوبَ
لَأَصَابَ نَفْسَ النَّبِيَّةِ؛ فَأَصْبَحَ الْحَاسُوبُ مَعَ قَوَاعِدِ الدُّكْتُورِ/ مَحْمُودِ؛ هُوَ أَصْلُ
وَأَسَاسُ الْجِتِهَادِ عِنْدَ أَيِّ بَاحِثٍ حَتَّى مِنْ الْعَامَّةِ -كَمَا ذَكَرَ-؛ لِيَصِلَ إِلَى النَّبِيَّةِ
ذَاتِهَا الَّتِي اعْتَقَدَ أَنَّ لَا خِلَافَ عَلَيْهَا!!
حَتَّى أَنَّ الدُّكْتُورَ/ مَحْمُودَ قَالَ (ص ٣٣):

"فالأمر أصبح الآن مرهونا بشروط أو قواعد أو ضوابط أو أسس -سمها ما
شئت- يستطيع من خلاله كل باحث من العامة أو الخاصة أن يطبقها بدقة على
كل نص عند إحصائه للأسماء الحسنی الثابتة في الكتاب والسنة وسيصل إن شاء
الله إلى النتيجة ذاتها." (١)!!!

(١) نَقُولُ: انْظُرْ لِهَذَا الْقَطْعِ الْعَجِيبِ مِنَ الدُّكْتُورِ، وَانْظُرْ أَيْضًا عَلَيَّ شَاكِلَتِهِ إِلَى هَذَا الرَّدِّ
الَّذِي كَتَبَ عَلَيَّ (النَّت) دِفَاعًا عَنِ الدُّكْتُورِ مَحْمُودِ (وَلَعَلَّهُ هُوَ نَفْسُهُ)؛ مَا يَلِي:
"إن الدكتور محمود وضع شروطاً للأسماء الحسنی وإحصائها، فمن أراد أن يراجع ذلك
على الموسوعات العلمية الحاسوبية فليفعل، وإذا كان من خطأ -إن وجد- فليقل لنا ما
هو، أما المهاترات والجدل العقيم بحجة الانتصار للسلف، فإني أكاد أجزم بأنه إذا رأى
عمل الدكتور محمود أحد أسلافنا الصالحين فما وسعه إلا الإشادة به والتأييد له والانتصار
لما ذهب إليه؛ لا لأن الدكتور محمود وعمله معصومان من الخطأ، لا لا يقول أحد ذلك؛
بل لأن الشروط الخمسة المحددة الصريحة التي اشترطها للإحصاء -وفقاً لآراء السلف =

وُحِبُّ هُنَا أَنْ نُذَكِّرَ بِمَا قَالَهُ الشَّيْخُ/ ابْنُ عُثَيْمِينَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي كِتَابِهِ
"القَوَاعِدُ الْمُثَلَّى" عِنْدَمَا تَكَلَّمَ فِي جَمْعِ الْأَسْمَاءِ؛ فَقَالَ:

"وَلَمَّا لَمْ يَصِحُّ تَعْيِينُهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيهِ، وَرَوَى عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ
أَنْوَاعٌ، وَقَدْ جَمَعْتُ تِسْعَةً وَتَسْعِينَ اسْمًا مِمَّا ظَهَرَ لِي مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ
ﷺ؛ ثُمَّ قَالَ بَعْدَمَا ذَكَرَ الْأَسْمَاءَ:

"وَمَا اخْتَرْنَاهُ فَهُوَ حَسَبُ عِلْمِنَا وَفَهْمِنَا، وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ؛ حَتَّى يَصِلَ
ذَلِكَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ". أ.هـ -

فَانظُرْ إِلَى كَلَامِ الشَّيْخِ الْعَالِمِ -رَحِمَهُ اللهُ- مَعَ عِلْمِهِ وَكَثْرَةِ اطَّلَاعِهِ وَمَعْرِفَتِهِ إِلَّا
أَنَّهُ بَيِّنٌ أَنَّ هَذَا هُوَ مَحْضُ اجْتِهَادِهِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَكِنَّ الدُّكْتُورَ
تَجَاوَزَ تِلْكَ الْمَرْحَلَةَ وَسَبَقَ بِحَاسُوبِهِ عِلْمَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ!!!

بَلْ كَتَبَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودٌ فِي نَهَائِهِ بَحْثَهُ فِي مُقَدِّمَةِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ؛ يَقُولُ:
"فَأَسْأَلُ اللَّهَ بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى الَّتِي جَمَعْتَهَا مِنْ كِتَابِهِ وَمِنْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ أَنْ يَعِينَنِي عَلَى
نَفْسِي وَأَنْ يَغْفِرَ لِي ذَنْبِي وَتَقْصِيرِي وَجَهْلِي، ..."

مِمَّا خَالَفَ بِهِ حَتَّى فِي طَرِيقَةِ الدُّعَاءِ؛ فَالْتَّبِيُّ ﷺ سَأَلَ اللَّهَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَهُ
سُبْحَانُهُ، وَالصَّحَابَةُ كَانُوا يَسْأَلُونَ اللَّهَ بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى مَا عَلِمُوا مِنْهَا وَمَا لَمْ
يَعْلَمُوا.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ: "وَإِذَا لَمْ يَقُمْ عَلَيَّ تَعْيِينُهَا دَلِيلٌ يَجِبُ الْقَوْلُ بِهِ لَمْ
يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ هِيَ الَّتِي يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى تَمْيِيزِ
الْمَأْمُورِ مِنَ الْمَحْظُورِ؛ فَكُلُّ اسْمٍ يُجْهَلُ حَالُهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَأْمُورِ وَيُمْكِنُ
أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَحْظُورِ، وَإِنْ قِيلَ: لَا تَدْعُوا إِلَّا بِاسْمٍ لَهُ ذِكْرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.
قِيلَ: هَذَا أَكْثَرُ مِنْ تِسْعَةٍ وَتَسْعِينَ". أ.هـ -

= الصالح - شروط لا تخطئ؛ لأنها قواعد وقوانين علمية دقيقة تقدم - إذا ما طبقت تطبيقاً
صحيحاً - حقائق ثابتة. أرجو من الإخوة السلفيين أن يتعلموها" أ.هـ -

فَيَا لَيْتَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودَ اقْتَصَرَ عَلَيَّ يَبَانَ أَنَّ هَذَا اجْتِهَادُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ رَدَّ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي صِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ؛ شَأْنُ السَّلَفِ جَمِيعًا فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ وَفِي كُلِّ فِتْوَى رُغْمَ يَقِينِ أَحَدِهِمْ بِإِصَابَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ دَائِمًا مَا تَجِدُهُ يُزِيلُ الْقَوْلَ بِقَوْلِهِ: "وَاللَّهُ أَعْلَمُ". لَوْ قَالَ هَذَا؛ لَقُلْنَا: اجْتَهِدْ؛ فَأَصَابَ وَأَخْطَأَ!



مَعَ التَّنْبِيهِ إِلَى وُجُودِ الْكَمِّ الْكَبِيرِ وَالْهَائِلِ مِنَ التَّصْحِيفَاتِ وَالتَّحْرِيفَاتِ وَالْأَخْطَاءِ وَالْأَغْلَاطِ وَالسَّقَطِ... إلخ؛ فِي تِلْكَ "الموسوعات الإلكترونية الضخمة" الَّتِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودُ دُونَ تَمْحِصٍ؛ لِضَعْفِهِ الشَّدِيدِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ وَعِلْمِ الرَّجَالِ، وَلِذَلِكَ وَقَعَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودُ فِي أَخْطَاءٍ مُضْحِكَةٍ بِسَبَبِ ذَلِكَ؛ حَتَّى أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ أُنْمَةً مِنْ أُنْمَةِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِينَ؛ كـ "ابن جريج"; فَقَالَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودُ:

"هل سمي أحد من أهل العلم عبد المالك؟ جاء في المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس أنه قال: (سمعت عبد المالك بن عبد العزيز بن جريج يحدث أنه بلغه عن رسول الله ﷺ أنه قال: الحميل غارم)".

نقول: وَالصَّوَابُ أَنَّهُ الْإِمَامُ الْمَشْهُورُ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، فَأَخْطَأَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودُ فَقَالَ: "عبد المالك" بِالْأَلْفِ بَعْدَ الْمِيمِ، وَقَالَ: "بن جريج" بِالْحَاءِ لَا بِالْجِيمِ!!!



وَلَمْ يَعْرِفِ الدُّكْتُورُ الْإِمَامَ "العجلي" صَاحِبَ كِتَابِ "الثقات"؛ فَقَالَ الدُّكْتُورُ: "أما من تسمى بالتعبد لاسم الله الواحد فكثير، منهم عبد الواحد بن زياد العبدي بصري ثقة حسن الحديث (ت: ١٧٦هـ-)، روى عنه البخاري الكثير...". وَقَالَ فِي الْحَاشِيَةِ: "معرفة الثقات لأبي الحسن الكوفي ١٠٧/٢".

وَالْمَقْصُودُ هُنَا الْعَجَلِيُّ؛ وَهُوَ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ أَبِي الْحَسَنِ الْعَجَلِيُّ
الْكُوفِيُّ.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْطَاءِ الَّتِي سَقَطَ فِيهَا أَحُونَا الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودٌ بِسَبَبِ
اعْتِمَادِهِ عَلَيَّ حَاسُوبِهِ الْخَطَاءِ الَّذِي بَالَعَ فِي الإِشَادَةِ بِهِ دُونَ دِرَايَةِ مِنَ الدُّكْتُورِ!!!



وَبَالَعَ الدُّكْتُورُ فِي الْكَلَامِ عَن جَهْدِهِ بِمُسَاعَدَةِ حَاسُوبِهِ؛ فَقَالَ فِي أَوَّلِ خَاتِمَةِ
كِتَابِهِ: "بعد جهد كبير ووقت طويل قطعته وأنا عاكف على المراجع وبين يدي
حاسوبي الشخصي ألقب في الموسوعات وأراجع النتائج على المطبوع من المؤلفات
..."

وَنَحْنُ لَا نَقِلُّ مِنْ جَهْدِ الدُّكْتُورِ الْفَاضِلِ، وَلَكِنْ نَسْأَلُهُ: أَيْنَ مُرَاجَعَةُ "النتائج
على المطبوع من المؤلفات" الَّتِي زَعَمْتَهَا هُنَا يَا دُكْتُورُ/ مَحْمُودُ!!!



لَوْ حَدَّثَ هَذَا -يَا دُكْتُورُ!!- مَا وَقَعْتَ فِيمَا وَقَعْتَ فِيهِ مِنْ أَخْطَاءٍ؛ كَمَا كَثُرَ مَا
سُفَّنَاهُ، وَأَيْضًا نَسُوقُ هَذَا الْمِثَالَ الْعَجِيبَ وَنُكْتَفِي بِهِ؛ قَالَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودُ:

"ومن تسمى بإضافة العبودية لاسم الله الأول الإمام أبو الوقت عبد الأول بن
عيسى قال محمد بن طاهر القيسراني في وفيات سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة:
(وفيها مات مسند زمانه الإمام أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب
السجزي ببغداد عن خمس وتسعين سنة)"

ثُمَّ قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ: "تذكرة الحفاظ، أطراف أحاديث كتاب الجروحين لابن
حبان للقيسراني ٤/ ١٣١.!!!!!!"

مَا هَذِهِ السَّقَطَاتُ الْعَجِيبَةُ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ: رَاجَعَ "النتائج على
المطبوع من المؤلفات"؟ فَيَا لَهَا مِنْ ادِّعَاءَاتٍ عَرِيضَةٍ! فَعَلَى الْعِلْمِ السَّلَامُ!!!!!!

الدِّفَاعُ عَنِ السَّلْفِ

← الرَّدُّ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ عَلَيَّ سَلَفِنَا الصَّالِحِ فِي هَذَا الْمَجَالِ:

نَقُولُ فِي الْبِدَايَةِ: لَا بَدَأَ لِمَنْ يَتَحَدَّثُ عَنِ السَّلْفِ أَنْ يُقَدِّرَ لَهُمْ قَدْرَهُمْ! فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ أَعْدَلَ مِنْهُمْ، وَطَرِيقَهُمْ أَقْوَمَ طَرِيقٍ، وَفُهُومَهُمْ خَيْرُ الْفُهُومِ. كَانَ هَمُّهُمْ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ، وَأَنْ يَحْذُوا مَنْ بَعْدَهُمْ حَذْوَهُمْ وَيَسِيرُوا فِي ذَلِكَ عَلَيَّ دَرَبِهِمْ، يَحْمِلُونَ أَمَانَةَ الْعِلْمِ وَيُؤَدُّونَهَا مَوْفُورَةً مُبَارَكَةً، لَا مُجَرَّدَ التَّقْعِيدِ وَالتَّاصِيلِ وَالتَّنْظِيرِ فَحَسْبَ، مِنْ غَيْرِ طَنْطِنَةٍ وَلَا شَقْشَقَةٍ، فَلَا تَعَالَمَ وَلَا ثَرْتَرَةَ، وَمَضَعُ الْكَلَامِ فِي الْأَشْدَاقِ وَتَسْوِيدِ الْأُورَاقِ.

وَكَانَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ صَاحِبَ هِمَّةٍ عَالِيَةٍ وَعِلْمٍ وَحِكْمَةٍ؛ كَالجَبَلِ الرَّاسِخِ وَالطَّوْدِ الشَّامِخِ.

إِنَّهُمْ بُدُورُ الْعُلُومِ وَاللَّوَانِحِ، وَمُلُوكُ أَرْمَتَيْهَا وَأَعْنَتَيْهَا وَشِيُوخُ الْمَعَارِفِ. تُسْتَخْرَجُ جَوَاهِرُ الْعُلُومِ مِنْ بَحَارِهِمْ، وَتَتَفَجَّرُ الْعُلُومُ مِنْ جَوَانِبِهِمْ، وَتَنْطِقُ الْحِكْمَةُ مِنْ نَوَاحِيهِمْ. لَمْ يَتْرُكُوا مَعْنَى مُغْلَقًا إِلَّا فَتَحُوا صِيَاصِيهِ، وَلَا مُشْكَلًا إِلَّا أَوْضَحُوا مَبَانِيهِ.

أَوْجَزُوا فَأَعْجَزُوا، وَأَذَكُوا سِرَاجَ الْأَفْكَارِ، وَأَضَاءُوا ظِلَامَ الْأُمُورِ، وَأَبَانُوا حَقَائِقَ الْعُلُومِ.

وَأَنْفَقُوا -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- فِي ذَلِكَ نَفَائِسَ الْأَعْمَارِ حَتَّى وَصَلُوا أَسْفَارَ الْفَوَائِدِ وَفَوَائِدَ الْأَسْفَارِ، فَكَشَفُوا عَنِ الْأُمَّةِ كُلِّ غُمَّةٍ، وَجَلُّوا غِيَابَ كُلِّ ظُلْمَةٍ، فَشَكَرَ اللَّهُ سَعِيَهُمْ وَعَمَّتَهُمْ بِوِاسِعِ مَغْفِرَتِهِ، إِنَّهُ هُوَ الرَّحِيمُ الْغَفَّارُ. (١)

وَالصَّحَابَةُ رضي الله عنهم (وَمِنْ بَعْدِهِمُ السَّلْفُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- قَدْ نَهَجُوا نَهَجَهُمْ، وَاتَّبَعُوا طَرِيقَتَهُمْ، وَأَفَادُوا مِنْ غَزَارَةِ عِلْمِهِمْ، وَارْتَبَوْا مِنْ فَيْضِ فَهْمِهِمْ) قَدْ فَهِمُوا الْقُرْآنَ،

(١) انظر: "قُرَّةُ الْعُيُونِ" لابن الدَّبَّيْعِ (ص ١) بِتَصْرُفٍ.

وَتَدَبَّرُوا آيَاتِهِ وَعَاشُوا مَعَهُ، وَعَايَشُوهُ آيَةً آيَةً، وَأَتَقَنُوا الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا، فَهُمْ
 لِذَلِكَ أَفْقَهُ الْفُقَهَاءَ، وَأَعْلَمَ الْعُلَمَاءَ، فَهُمْ مَصَادِرُ عِلْمِ الدِّينِ وَفَقْهُهُ دُونَ مُنَازِعٍ.
 وَقَالَ الْجَاحِظُ^(١): "إِنَّهُ لَمْ يَخْلَ زَمَانٌ فِيمَا مَضَى مِنَ الْقُرُونِ الذَّاهِبَةِ إِلَّا وَفِيهِ
 عُلَمَاءٌ مُحَقِّقُونَ قَدْ طَالَعُوا كُتُبَ مَنْ تَقَدَّمَهُمْ؛ فَمَخَصُوا الْحِكْمَةَ وَعَجَمُوا عِيدَانَهَا".



فَالسَّلَفُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- هُمْ سَادَاتُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَالدِّينُ هُوَ مَا
 جَاءَ عَنْهُمْ، وَمَا لَمْ يَعْلَمُوهُ مِنْ هَذَا الدِّينِ فَلَيْسَ بِعِلْمٍ؛ بَلْ هُوَ بَدْعَةٌ وَضَلَالٌ. وَإِذَا
 انْفَرَدَ أَحَدُ الْمَتَأَخِرِينَ بِقَوْلٍ وَلَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ
 يَكُونَ خَطَأً.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فِي "الْمُؤَافَقَاتِ" (٥٦/٣):

"فَالْحَذَرُ الْحَذَرُ مِنَ مُخَالَفَةِ الْأَوَّلِينَ. فَلَوْ كَانَ تَمَّ فَضْلٌ مَا، لَكَانَ الْأَوَّلُونَ أَحَقُّ
 بِهِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ". أ.هـ.



إِنَّ الْفِرْقَ وَالْمَذَاهِبَ الْكَلَامِيَّةَ تَرْتَبُ بِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ؛ كَمَا تَنْتَسِبُ
 الْمُعْتَزِلَةُ إِلَى وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ، وَالْأَشَاعِرَةُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ..... الخ.
 أَمَّا السَّلَفِيُّونَ فَيَنْتَسِبُونَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَصَحَابَتُهُ وَأَهْلُ الْقُرُونِ
 الثَّلَاثَةِ الْخَيْرَةِ وَمَنْ سَارَ عَلَى دَرَبِهِمْ مِنَ الْأُمَّةِ الْأَعْلَامِ جِيلاً بَعْدَ جِيلٍ؛ يَأْخُذُ
 لِأَحِقَّتِهِمْ مِنْ سَابِقِهِمْ، فَهُمْ يُعْبَرُونَ عَنْ مَنْهَجِ يَقِينِيٍّ مُتَوَاتِرٍ لَهُ أُصُولُهُ وَقَوَاعِدُهُ مُوَافِقٍ
 مُوَافِقَةٍ تَامَّةٍ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ نَصًّا وَرُوحًا، وَمُؤَسَّسٍ عَلَى الْيَقِينِ وَالْبُرْهَانِ، أَسْوَأُهُمْ
 وَقُدْوَتُهُمْ وَمَتَّبِعُهُمْ فِيهِ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَا يَقْدَمُونَ رَأْيًا وَلَا هَوَى بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ

(١) "رَسَائِلُ الْجَاحِظِ" (٣٣٨/١) بِتَصْرُفٍ.

وَرَسُولِهِ، وَلَا يَبْحَثُونَ إِلَّا عَنِ الْحَقِّ وَلَا يَقْصِدُونَ إِلَّا وَجْهَ اللَّهِ يُحَرِّرُونَ الْأَدِلَّةَ وَيَعْرِفُونَ جِهَةَ الدَّلَالَةِ حَتَّى يُنْزِلُوا كُلَّ دَلِيلٍ عَلَى مَعْنَاهُ الصَّحِيحِ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَعَلَى مَا مَضَى عَلَيْهِ سَلْفُ الْأُمَّةِ، مَعَ التَّعْبِيرِ عَنِ ذَلِكَ بِالْعِبَارَةِ وَالْحُجَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَفْظًا وَمَعْنَى مَعًا؛ وَالَّتِي لَا لَبْسَ فِيهَا وَلَا غُمُوضَ، فَيُثْبِتُونَ مَا أَثْبَتَهُ الدَّلِيلُ وَيَنْفُونَ مَا نَفَاهُ الدَّلِيلُ، فَهُمْ يَدُورُونَ مَعَ الدَّلِيلِ نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا.

عَكْسُ مَنْ هُوَ مُتَّبِعٌ لِهَوَاهُ مُنْتَصِرٌ لِرَأْيِهِ؛ فَيَرُدُّ أَوْ يُأَوِّلُ الْأَدِلَّةَ مَعَ اسْتِعْمَالِ الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ وَالْمَعَانِي الْمُبْهَمَةِ، فَعَايَنَهُ وَقَصَدَهُ رَدُّ الْمُنَازَعِ وَالْمُخَالَفِ.



فَيَجِبُ عَلَيْنَا - وَعَلَى الدُّكْتُورِ الْفَاضِلِ كَذَلِكَ - أَنْ نَتَوَاضَعَ لِعِلْمِ السَّلْفِ الصَّالِحِ وَأَنْ نُقَرَّرَ لَهُمْ بِالسَّبْقِ فِي كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الدِّينِ.



كَانَ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ التَّابِعِيُّ الْجَلِيلُ أَحَدُ الْأَثَمَةِ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ يَقُولُ: "مَا نَحْنُ فِيْمَنْ مَضَى إِلَّا كَبَقْلٍ فِي أُصُولِ نَخْلِ طُوَالٍ".

وَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٢٩١/٢١):

"وَكُلُّ قَوْلٍ يَنْفَرِدُ بِهِ الْمُتَأَخِّرُ عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ خَطَأً؛ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لَكَ فِيهَا إِمَامٌ". أ.هـ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي "إِعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ" (٧٧/٤ - ٧٨):

"ثَبَّتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي "الصَّحِيحِ" مِنْ وُجُوهِ مُتَعَدِّدَةٍ أَنَّهُ قَالَ: "خَيْرُ الْقُرُونِ الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثَتْ فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ".

فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ قَرْنُهُ مُطْلَقًا، وَذَلِكَ يَقْتَضِي تَقْدِيمَهُمْ فِي كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْخَيْرِ، وَإِلَّا لَوْ كَانُوا خَيْرًا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ؛ فَلَا يَكُونُونَ خَيْرَ الْقُرُونِ مُطْلَقًا، فَلَوْ جَازَ أَنْ يُخْطِئَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ حُكْمًا وَسَائِرُهُمْ لَمْ يُفْتُوا بِالصَّوَابِ، وَإِنَّمَا ظَفَرَ بِالصَّوَابِ مَنْ بَعْدَهُمْ وَأَخْطَأُوا هُمْ؛ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْقَرْنُ خَيْرًا مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ الْقَرْنَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى الصَّوَابِ خَيْرٌ مِنَ الْقَرَنِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْخَطَأِ فِي ذَلِكَ الْفَنِّ. ..

وَمَعْلُومٌ أَنَّ فَضِيلَةَ الْعِلْمِ وَمَعْرِفَةَ الصَّوَابِ أَكْمَلُ الْفَضَائِلِ وَأَشْرَفُهَا، فَيَا سُبْحَانَ اللَّهِ! أَيُّ وَصْمَةٍ أَعْظَمَ مِنْ أَنْ يَكُونَ الصَّدِيقُ أَوْ الْفَارُوقُ أَوْ عُثْمَانُ أَوْ عَلِيٌّ أَوْ ابْنُ مَسْعُودٍ أَوْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ أَوْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَأَضْرَابُهُمْ ﷺ، قَدْ أَخْبَرَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ أَنَّهُ كَيْتٌ وَكَيْتٌ فِي مَسَائِلٍ كَثِيرَةٍ وَأَخْطَأَ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَشْتَمِلْ قَرْنُهُمْ عَلَى نَاطِقٍ بِالصَّوَابِ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ حَتَّى تَبْعَ مَنْ بَعْدَهُمْ فَعَرَفُوا حُكْمَ اللَّهِ الَّذِي جَهَلَهُ أَوْلِيكَ السَّادَةِ، وَأَصَابُوا الْحَقَّ الَّذِي أَخْطَأَهُ أَوْلِيكَ الْأَيْمَةِ؟! سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ". أ.هـ.



وَقَالَ مُدَافِعٌ عَنِ الدُّكْتُورِ فِي عَدَمِ أَخْذِهِ بِمَا عَلَيْهِ السَّلْفُ:
 "... وبتس ما تعلمه [أي: السلفي] منهم [أي: من السلف] إن كان قد تعلم
 التعصب للقديم لا لشيء إلا لأنه قديم.

قل لمن لا يرى المعاصر شيئاً ويرى للأوائل التقديماً
 إن ذاك القديم كان جديداً وسيغدو هذا الجديد قديماً" أ.هـ.
نَقُولُ: فَانظُرْ لِهَذَا الْأَدَبِ مَعَ مَنْ يُدَافِعُ عَنِ سَلْفِيٍّ؛ كَيْفَ يُهَاجِمُ مَا كَانَ عَلَيْهِ
 السَّلْفُ!!!؟



وَقَدْ رَدَّ ابْنُ رَجَبٍ الْحَبْلِيَّ فِي كِتَابِهِ "فَضْلَ عِلْمِ السَّلَفِ عَلَيَّ الْخَلْفِ" (ضَمَّنَ مَجْمُوعَ رَسَائِلِ ابْنِ رَجَبٍ: ٣/٢٢ - ٢٤) عَلَيَّ أَمْثَالِ مَنْ ظَنَّ فِي شَخْصٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ أَعْلَمُ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ فَقَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ:

"وَقَدْ ابْتَلَيْنَا بِجَهْلَةٍ مِنَ النَّاسِ يَعْتَقِدُونَ فِي بَعْضٍ مَنْ تَوَسَّعَ فِي الْقَوْلِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ أَعْلَمُ مِمَّنْ تَقَدَّمَ.

فَمِنْهُمْ مَنْ يَظُنُّ فِي شَخْصٍ أَنَّهُ أَعْلَمُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ لِكثْرَةِ بَيَانِهِ وَمَقَالِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ أَعْلَمُ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْمَشْهُورِينَ الْمُتَّبِعِينَ، وَهَذَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءَ الْمَشْهُورِينَ الْمُتَّبِعِينَ أَكْثَرُ قَوْلًا مِمَّنْ كَانَ قَبْلَهُمْ، فَإِذَا كَانَ مَنْ بَعْدَهُمْ أَعْلَمَ لِاتِّسَاعِ قَوْلِهِ، كَانَ أَعْلَمَ مِمَّنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهُمْ قَوْلًا بِطَرِيقِ أَوْلَى كَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ وَابْنِ الْمُبَارِكِ وَطَبَقَتِهِمْ، وَمِمَّنْ قَبْلَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَالصَّحَابَةِ أَيْضًا؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ أَقَلُّ كَلَامًا مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ.

وَهَذَا تَنْقُصُ عَظِيمٌ بِالسَّلَفِ الصَّالِحِ، وَإِسَاءَةٌ ظَنُّ بِهِمْ، وَنِسْبَةٌ لَهُمْ إِلَى الْجَهْلِ وَقُصُورِ الْعِلْمِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَلَقَدْ صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي قَوْلِهِ فِي الصَّحَابَةِ: إِنَّهُمْ أَبْرُ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعَمَّقُهَا عُلُومًا، وَأَقْلَهَا تَكْلُفًا". وَرُوِيَ نَحْوُهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا. وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَنْ بَعْدَهُمْ أَقَلُّ عُلُومًا وَأَكْثَرُ تَكْلُفًا. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَيْضًا: "إِنَّكُمْ فِي زَمَانٍ كَثِيرٍ عُلَمَاؤُهُ، قَلِيلٌ خُطْبَاؤُهُ، وَسَيَاتِي بَعْدَكُمْ زَمَانٌ قَلِيلٌ عُلَمَاؤُهُ، كَثِيرٌ خُطْبَاؤُهُ". فَمَنْ كَثُرَ عِلْمُهُ وَقَلَّ قَوْلُهُ فَهُوَ الْمَمْدُوحُ، وَمَنْ كَانَ بِالْعَكْسِ فَهُوَ مَذْمُومٌ. "أ.هـ.

فَأَفْضَلُ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ مَا كَانَ مَأْثُورًا عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَى زَمَنِ أُنْمَةِ الْإِسْلَامِ الْمَشْهُورِينَ الْمُقْتَدَى بِهِمْ، وَمَا حَدَّثَ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّوَسُّعِ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَرْحًا لِكَلَامٍ يَتَعَلَّقُ مِنْ كَلَامِهِمْ.

وَأَمَّا مَا كَانَ مُخَالَفًا لِكَلَامِهِمْ؛ فَكَثْرُهُ بَاطِلٌ أَوْ لَا مَتَفَعَةً فِيهِ، وَفِي كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ كِفَايَةٌ وَزِيَادَةٌ، فَلَا يُوجَدُ فِي كَلَامٍ مِنْ بَعْدَهُمْ مِنْ حَقِّ إِلَّا وَهُوَ فِي كَلَامِهِمْ مَوْجُودٌ بِأَوْجَزِ لَفْظٍ وَأَخْصَرِ عِبَارَةٍ، وَلَا يُوجَدُ فِي كَلَامٍ مِنْ بَعْدَهُمْ مِنْ بَاطِلٍ إِلَّا وَفِي كَلَامِهِمْ مَا يُبَيِّنُ بَطْلَانَهُ لِمَنْ فَهَمَهُ وَتَأَمَّلَهُ، وَيُوجَدُ فِي كَلَامِهِمْ مِنَ الْمَعَانِي الْبَدِيعَةِ وَالْمَاخِذِ الدَّقِيقَةِ مَا لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ مَنْ بَعْدَهُمْ وَلَا يَلْمُ بِهِ. فَمَنْ لَمْ يَأْخِذِ الْعِلْمَ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ فَاتَهُ مِنْ ذَلِكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ، مَعَ مَا يَقَعُ مِنَ الْبَاطِلِ مُتَابَعَةً لِمَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُمْ... "أ.هـ. بتصرفٍ.



وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ أَيْضًا -رَحِمَهُ اللَّهُ (٣/٣١ - ٣٢):
 "... وَأَمَّا مَنْ عِلْمُهُ غَيْرُ نَافِعٍ؛ فَلَيْسَ لَهُ شُغْلٌ سِوَى التَّكْبِيرِ بِعِلْمِهِ عَلَى النَّاسِ، وَإِظْهَارِ فَضْلِ عِلْمِهِ عَلَيْهِمْ، وَنَسْبَتِهِمْ إِلَى الْجَهْلِ، وَتَنْقِصِهِمْ لِيَرْتَفَعَ بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا مِنْ أَقْبَحِ الْخِصَالِ وَأَرْدَثِهَا.
 وَرُبَّمَا نَسَبَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى الْجَهْلِ وَالْعَفْلَةِ وَالسَّهْوِ، فَيُوجِبُ لَهُ حُبَّ نَفْسِهِ، وَحُبَّ ظُهُورِهَا، وَإِحْسَانَ ظَنِّهِ بِهَا، وَإِسَاءَةَ ظَنِّهِ بِمَنْ سَلَفَ مِنَ الْعُلَمَاءِ. وَأَهْلُ الْعِلْمِ النَّافِعِ عَلَى ضِدِّ هَذَا: يُسَيِّئُونَ الظَّنَّ بِنَفْسِهِمْ وَيُحْسِنُونَ الظَّنَّ بِمَنْ سَلَفَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَيَقْرُونَ بِقُلُوبِهِمْ بِفَضْلِ مَنْ سَلَفَ عَلَيْهِمْ، وَيَعْجِزُهُمْ عَنْ بُلُوغِ مَرَاتِبِهِمْ وَالْوُصُولِ إِلَيْهَا وَمُقَارَبَتِهَا.

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ! وَقَدْ سُئِلَ عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدَ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ فَقَالَ:
 "وَاللَّهِ! مَا نَحْنُ بِأَهْلِ أَنْ نَذْكَرَهُمْ؛ فَكَيْفَ نُفَضِّلُ بَيْنَهُمْ؟! (١)."
 وَكَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ إِذَا ذَكَرَ أَخْلَاقَ مَنْ سَلَفَ؛ يُنْشِدُ:

(١) كَيْفَ بِمَنْ يُفَضِّلُ أَحَدًا عَلَيْهِمْ؟ فَكَيْفَ بِمَنْ يُفَضِّلُ نَفْسَهُ عَلَيْهِمْ؟

لَا تُعْرِضَنَّ بَدِكْرِنَا مَعَ ذِكْرِهِمْ لَيْسَ الصَّحِيحُ إِذَا مَشَى كَالْمُقْعَدِ
 وَمَنْ عِلْمُهُ غَيْرُ نَافِعٍ إِذَا رَأَى لِنَفْسِهِ فَضْلًا عَلَى مَنْ تَقَدَّمَهُ فِي الْمَقَالِ وَتَشَقَّقُ
 الْكَلَامَ، ظَنَّ لِنَفْسِهِ عَلَيْهِمْ فَضْلًا فِي الْعُلُومِ أَوْ الدَّرَجَةِ عِنْدَ اللَّهِ لِفَضْلِ خُصِّ بِهِ عَمَّنْ
 سَبَقَ، فَاحْتَقَرَ مَنْ تَقَدَّمَهُ، وَأَزْرَى عَلَيْهِ بِقِلَّةِ الْعِلْمِ، وَلَا يَعْلَمُ الْمِسْكِينُ أَنَّ قِلَّةَ كَلَامِ
 مَنْ سَلَفَ غِنْمًا كَانَ وَرِعًا وَخَشْيَةً لِلَّهِ، وَلَوْ أَرَادَ الْكَلَامَ وَإِطَالَتُهُ لَمَا عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ.
 ... "أ.هـ.



وَيَقُولُ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فِي "المُؤَافَقَاتِ" (٧٤/١ - ٧٦) فِي بَيَانِهِ لِطُرُقِ أَخْذِ الْعِلْمِ عَنْ
 أَهْلِهِ:

"... أَنْ يَتَحَرَّى كُتُبَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُرَادِ؛ فَإِنَّهُمْ أَقْعَدُ بِهِ مِنْ
 غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَأَصْلُ ذَلِكَ التَّجْرِبَةُ وَالْحَبْرُ:

أَمَّا التَّجْرِبَةُ: فَهِيَ أَمْرٌ مُشَاهِدٌ فِي أَيِّ عِلْمٍ كَانَ، فَالْمُتَأَخِّرُ لَا يَبْلُغُ مِنَ الرُّسُوحِ فِي
 عِلْمٍ مَا بَلَغَهُ الْمُتَقَدِّمُ. وَحَسْبُكَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ كُلِّ عِلْمٍ عَمَلِيٌّ أَوْ نَظْرِيٌّ، فَأَعْمَالُ
 الْمُتَقَدِّمِينَ فِي إِصْلَاحِ دُنْيَاهُمْ وَدِينِهِمْ عَلَى خِلَافِ أَعْمَالِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَعُلُومُهُمْ فِي
 التَّحْقِيقِ أَقْعَدُ، فَتَحَقُّقُ الصَّحَابَةِ بِعُلُومِ الشَّرِيعَةِ لَيْسَ كَتَحَقُّقِ التَّابِعِينَ، وَالتَّابِعُونَ
 لَيْسُوا كَتَابِعِيهِمْ، وَهَكَذَا إِلَى الْآنِ، وَمَنْ طَالَعَ سِيرَهُمْ وَأَقْوَالَهُمْ وَحِكَايَاتِهِمْ أَبْصَرَ
 الْعَجَبَ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الْحَبْرُ: فَفِي الْحَدِيثِ: "خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ".
 وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ كُلَّ قَرْنٍ مَعَ مَا بَعْدَهُ كَذَلِكَ... [ثُمَّ سَأَقِ الْأَدِلَّةَ؛ ثُمَّ
 قَالَ:] ...

وَالْأَخْبَارُ هُنَا كَثِيرَةٌ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَيَّ نَقْصِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا، وَأَعْظَمُ ذَلِكَ الْعِلْمُ،
 فَهُوَ إِذَا فِي نَقْصِ بِلَا شَكٍّ. فَلِذَلِكَ صَارَتْ كُتُبُ الْمُتَقَدِّمِينَ وَكَلَامُهُمْ وَسِيرُهُمْ أَنْفَعُ

لِمَنْ أَرَادَ الْأَخْذَ بِالِاحْتِيَاظِ فِي الْعِلْمِ، عَلَيَّ أَيُّ نَوْعٍ كَانَ، وَخُصُوصًا عِلْمَ الشَّرِيعَةِ،
الَّذِي هُوَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى، وَالْوَزْرُ الْأَحْمَى. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ. "أ.هـ.



وَلَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ -الدُّكْتُورُ الْفَاضِلُ- أَنَّ عُلَمَاءَ السَّلْفِ كَانُوا أَوْسَعَ إِحَاطَةً
لِلسُّنَّةِ وَعُلُومِ الدِّينِ مِنَ الْحَاسِبِ وَالْمَوْسُوعَاتِ الْإِلِكْتُرُونِيَّةِ الَّتِي يَتَّبَعُهَا بِهَا!
وَلَوْ ذَهَبْنَا نَسْرُدُ أَسْمَاءَ عُلَمَاءِ السَّلْفِ الَّذِينَ كَانُوا يَحْفَظُونَ مِثَالَ بِلْ أَلْفِ
الْآلَافِ مِنَ الْأَحَادِيثِ لِطَالَ الْمَقَامُ.



دَعْوَاهُ الْإِحَاطَةَ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

← الرُّدُّ عَلَيْهِ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُ أَحَاطَ عَنْ طَرِيقِ حَاسُوبِهِ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ:

نَقُولُ: إِنَّ إِشَادَتَهُ بِحَاسُوبِهِ جَعَلَتْهُ يَدَّعِي أَنَّهُ أَحَاطَ عَنْ طَرِيقِهِ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ؛

الَّتِي لَمْ يُحِطْ بِهَا أَحَدٌ قَبْلَهُ بِسَبَبِ عَدَمِ اسْتِخْدَامِهِمْ لِلْحَاسُوبِ فِي زَعْمِهِ!!!!!!

نَقُولُ: إِنَّ الْإِحَاطَةَ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ لَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ مِمَّنْ سَبَقَ مِنَ السَّلَفِ حَتَّى

سَادَاتِ الْأُمَّةِ؛ كَأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَالْفَارُوقِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ ذِي الثُّورَيْنِ ...؛ فَهَلْ

حَبِأَ اللَّهُ هَذَا الْفَضْلَ لِلدُّكْتُورِ الْفَاضِلِ؟ وَهَلِ الدُّكْتُورُ الْفَاضِلُ أَفْضَلُ مِنْ هَؤُلَاءِ

الْأَمَاجِدِ؟

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي "الرَّسَالَةِ" (ص ٤٢، ٤٣):

"لَا نَعْلَمُ رَجُلًا جَمَعَ السُّنَنَ فَلَمْ يَذْهَبْ مِنْهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَإِذَا جُمِعَ عِلْمٌ عَامَّةٌ

أَهْلَ الْعِلْمِ بِهَا أَتَى عَلَى السُّنَنِ، وَإِذَا فُرِّقَ عِلْمٌ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ذَهَبَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ

مِنْهَا، ثُمَّ مَا كَانَ ذُهِبَ عَلَيْهِ مِنْهَا مَوْجُودًا عِنْدَ غَيْرِهِ.

وَهُمْ فِي الْعِلْمِ طَبَقَاتٌ؛ مِنْهُمْ: الْجَامِعُ لِأَكْثَرِهِ وَإِنْ ذَهَبَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ. وَمِنْهُمْ:

الْجَامِعُ الْأَقْلُ مِمَّا جَمَعَ غَيْرُهُ.

وَلَيْسَ قَلِيلٌ مَا ذَهَبَ مِنَ السُّنَنِ عَلَى مَنْ جَمَعَ أَكْثَرَهَا دَلِيلًا عَلَى أَنْ يُطْلَبَ

عِلْمُهُ عِنْدَ غَيْرِ طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، بَلْ يُطْلَبُ عَنْ نَظَائِرِهِ مَا ذَهَبَ عَلَيْهِ حَتَّى يُؤْتَى

عَلَى جَمِيعِ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ -بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي-، فَيَتَفَرَّدُ جُمْلَةُ الْعُلَمَاءِ بِجَمْعِهَا، وَهُمْ

دَرَجَاتٌ فِيهَا وَعَوَا مِنْهَا". أ.هـ.

وَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٢٣٣/٢٠ - ٢٣٨):

"فَإِنَّ الْإِحَاطَةَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ. وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ

ﷺ يُحَدِّثُ؛ أَوْ يُفْتِي؛ أَوْ يَقْضِي؛ أَوْ يَفْعَلُ الشَّيْءَ فَيَسْمَعُهُ أَوْ يَرَاهُ مَنْ يَكُونُ حَاضِرًا

وَيُبَلِّغُهُ أَوْلِيكَ أَوْ بَعْضَهُمْ لِمَنْ يُبَلِّغُونَهُ فَيَنْتَهِي عِلْمُ ذَلِكَ إِلَى مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ مِنْ
 الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ثُمَّ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ قَدْ يُحَدِّثُ أَوْ يُفْتِي
 أَوْ يَقْضِي أَوْ يَفْعَلُ شَيْئًا وَيَشْهَدُهُ بَعْضُ مَنْ كَانَ غَائِبًا عَنْ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ وَيُبَلِّغُونَهُ
 لِمَنْ أَمَكْنَهُمْ؛ فَيَكُونُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَيْسَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ وَعِنْدَ هَؤُلَاءِ مَا لَيْسَ
 عِنْدَ هَؤُلَاءِ، وَإِنَّمَا يَتَفَاوَضُ الْعُلَمَاءُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ بِكَثْرَةِ الْعِلْمِ أَوْ جَوْدَتِهِ.
 وَأَمَّا إِحَاطَةُ وَاحِدٍ بِجَمِيعِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ ادِّعَاؤُهُ قَطُّ؛

واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين الذين هم أعلم الأمة بأمر رسول الله ﷺ وسنته
 وأحواله؛ خصوصاً الصديق ﷺ الذي لم يكن يفارقه حضراً ولا سافراً بل كان
 يكون معه في غالب الأوقات حتى إنه يسمّر عنده بالليل في أمور المسلمين.
 وكذلك عمر بن الخطاب ﷺ فإنه ﷺ كثيراً ما يقول: دخلت أنا وأبو بكر
 وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر.

ثم مع ذلك لما سئل أبو بكر ﷺ عن ميراث الجدة قال: "ما لك في كتاب
 الله من شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ من شيء، ولكن اسأل
 الناس." فسألهم، فقام المغيرة بن شعبه ومحمد بن مسلمة، فشهدا أن النبي ﷺ
 أعطها السدس. وقد بلغ هذه السنة عمران بن حصين أيضاً، وليس هؤلاء الثلاثة
 مثل أبي بكر وغيره من الخلفاء؛ ثم قد اختصوا بعلم هذه السنة التي قد اتفقت
 الأمة على العمل بها.

وكذلك عمر بن الخطاب ﷺ لم يكن يعلم سنة الاستئذان حتى أخبره بها أبو
 موسى، واستشهد بالأنصار، وعمر أعلم ممن حدثه بهذه السنة.
 ولم يكن عمر أيضاً يعلم أن المرأة تراث من دية زوجها، بل يرى أن الدية
 للعاقلة، حتى كتب إليه الضحاک بن سفيان - وهو أمير لرسول الله ﷺ على بعض
 البوادي - يخبره "أن رسول الله ﷺ ورث امرأة أنسيم الضبابي من دية زوجها."
 فترك رأيه لذلك، وقال: لو لم نسمع بهذا لقضينا بخلافه.

وَلَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ حُكْمَ الْمَجُوسِ فِي الْجِزْيَةِ حَتَّى أَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ
ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ".

وَلَمَّا قَدِمَ سَرَّغَ وَبَلَغَهُ أَنَّ الطَّاعُونَ بِالشَّامِ؛ اسْتَشَارَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوْلِيْنَ الَّذِينَ
مَعَهُ ثُمَّ الْأَنْصَارَ ثُمَّ مُسْلِمَةَ الْفَتْحِ، فَأَشَارَ كُلُّ عَلَيْهِ بِمَا رَأَى، وَلَمْ يُخْبِرْهُ أَحَدٌ بِسُنَّةٍ؛
حَتَّى قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَأَخْبَرَهُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّاعُونَ، وَأَنَّهُ
قَالَ: "إِذَا وَقَعَ بَارِضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا؛ فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ، وَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَارِضٍ؛ فَلَا
تَقْدُمُوا عَلَيْهِ".

وَتَذَاكُرَ هُوَ وَابْنُ عَبَّاسٍ أَمْرَ الَّذِي يَشْكُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَكُنْ قَدْ بَلَغَتْهُ السُّنَّةُ
فِي ذَلِكَ؛ حَتَّى قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "إِنَّهُ يَطْرُحُ الشَّكَّ وَيَبْنِي
عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ".

وَكَانَ مَرَّةً فِي السَّفَرِ فَهَاجَتْ رِيحٌ فَجَعَلَ يَقُولُ: "مَنْ يُحَدِّثُنَا عَنِ الرَّيْحِ؟" قَالَ
أَبُو هُرَيْرَةَ: "فَبَلَغَنِي وَأَنَا فِي أُخْرِيَاتِ النَّاسِ، فَحَثَّتْ رَاحِلَتِي حَتَّى أَدْرَكْتُهُ، فَحَدَّثْتُهُ
بِمَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ هُبُوبِ الرَّيْحِ".

فَهَذِهِ مَوَاضِعٌ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهَا عُمَرُ ﷺ حَتَّى بَلَغَهُ أَيَّاهَا مِنْ لَيْسَ مِثْلَهُ، وَمَوَاضِعٌ
أُخْرَى لَمْ يَبْلُغْهَا مَا فِيهَا مِنَ السُّنَّةِ؛ فَقَضَى فِيهَا أَوْ أَفْتَى فِيهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ، مِثْلَ: مَا قَضَى
فِي دِيَةِ الْأَصَابِعِ أَنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ بِحَسَبِ مَنْافِعِهَا، وَقَدْ كَانَ عِنْدَ أَبِي مُوسَى وَابْنِ عَبَّاسٍ
—وَهُمَا دُونُهُ بِكَثِيرٍ فِي الْعِلْمِ— عِلْمٌ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ، يَعْنِي:
الْإِبْهَامَ وَالْخِنْصَرَ". فَبَلَغَتْ هَذِهِ السُّنَّةُ لِمُعَاوِيَةَ ﷺ فِي إِمَارَتِهِ، فَقَضَى بِهَا، وَلَمْ يَجِدْ
الْمُسْلِمُونَ بُدًّا مِنْ اتِّبَاعِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ عَيًّا فِي عُمَرُ ﷺ حَيْثُ لَمْ يَبْلُغْهُ
الْحَدِيثُ.

وَكَذَلِكَ كَانَ يُنْهَى الْمُحْرِمَ عَنِ التَّطْيِبِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ؛ وَقَبْلَ الْإِفَاضَةِ إِلَى مَكَّةَ
بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ هُوَ وَابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ

الْفَضْلِ، وَلَمْ يَبْلُغُهُمْ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "طَيَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ".

وَكَانَ يَأْمُرُ لِابِسِ الْخُفِّ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَخْلَعَهُ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّعٍ، وَاتَّبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ؛ وَلَمْ تَبْلُغُهُمْ أَحَادِيثُ التَّوَقُّعِ الَّتِي صَحَّتْ عِنْدَ بَعْضِ مَنْ لَيْسَ مِثْلُهُمْ فِي الْعِلْمِ؛ وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ مُتَعَدِّدَةٍ صَاحِبَةٍ.

وَكَذَلِكَ عُثْمَانُ ﷺ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِأَنَّ الْمُتَوَقَّعِيَّ عَنْهَا زَوْجَهَا تَعْتَدُّ فِي بَيْتِ الْمَوْتِ؛ حَتَّى حَدَّثَتْهُ الْفُرَيْعَةُ بِنْتُ مَالِكٍ أُخْتُ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ بِقَضِيَّتِهَا لَمَّا تُوَفِّيَ زَوْجَهَا وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: "أَمْكِنِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ". فَأَخَذَ بِهِ عُثْمَانُ.

وَأَهْدِي لَهُ مَرَّةً صَيْدًا كَانَ قَدْ صِيدَ لِأَجَلِهِ، فَهَمَّ بِأَكْلِهِ حَتَّى أَخْبَرَهُ عَلِيُّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ لَحْمًا أَهْدِي لَهُ.

وَكَذَلِكَ عَلِيُّ ﷺ قَالَ: "كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ، وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ؛ وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ" وَذَكَرَ حَدِيثَ صَلَاةِ التَّوْبَةِ الْمَشْهُورِ.

وَأَفْتَى هُوَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُمَا بِأَنَّ الْمُتَوَقَّعِيَّ عَنْهَا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا تَعْتَدُّ بِأَبْعَدِ الْأَجَلَيْنِ، وَلَمْ يَكُنْ قَدْ بَلَغَتْهُمُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَبْعَةِ الْأَسْلَمِيَّةِ حَيْثُ أَفْتَاهَا النَّبِيُّ ﷺ "بِأَنَّ عِدَّتَهَا وَضَعُ حَمْلِهَا".

وَأَفْتَى هُوَ وَزَيْدٌ وَابْنُ عَمْرٍ وَغَيْرُهُمْ؛ بِأَنَّ الْمُفَوَّضَةَ إِذَا مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَلَا مَهْرَ لَهَا، وَلَمْ تَكُنْ بَلَغَتْهُمُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقِ.

وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ يَبْلُغُ الْمَنْقُولُ مِنْهُ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَدَدًا كَثِيرًا

جَدًّا.

وَأَمَّا الْمَتَقُولُ مِنْهُ عَنْ غَيْرِهِمْ فَلَا يُمَكِّنُ الْإِحَاطَةَ بِهِ؛ فَإِنَّهُ أُلُوفٌ.
فَهُؤُلَاءِ كَانُوا أَعْلَمَ الْأُمَّةِ وَأَفْقَهَهَا وَأَتْقَاهَا وَأَفْضَلَهَا فَمَنْ بَعَدَهُمْ أَنْقَصُ؛ فَخَفَاءُ
بَعْضِ السُّنَّةِ عَلَيْهِ أَوْلَى، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ.

فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ صَحِيحٍ قَدْ بَلَغَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ أَوْ إِمَامًا مُعَيَّنًا؛
فَهُوَ مُخْطِئٌ خَطَأً فَاحِشًا قَبِيحًا.

وَلَا يَقُولَنَّ قَائِلٌ: الْأَحَادِيثُ قَدْ دُوِّتْ وَجُمِعَتْ؛ فَخَفَاؤُهَا وَالْحَالُ هَذِهِ بَعِيدٌ.
لَأَنَّ هَذِهِ الدَّوَاوِينَ الْمَشْهُورَةَ فِي السُّنَنِ إِنَّمَا جُمِعَتْ بَعْدَ انْقِرَاضِ الْأُئِمَّةِ
الْمَتَّبِعِينَ، وَمَعَ هَذَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدَّعِيَ انْحِصَارَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي
دَوَاوِينَ مُعَيَّنَةٍ، ثُمَّ لَوْ فُرِضَ انْحِصَارُ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَلَيْسَ كُلُّ مَا فِي
الْكِتَابِ يَعْلَمُهُ الْعَالِمُ، وَلَا يَكَادُ ذَلِكَ يَحْصُلُ لِأَحَدٍ.

بَلْ قَدْ يَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ الدَّوَاوِينَ الْكَثِيرَةُ وَهُوَ لَا يُحِيطُ بِمَا فِيهَا، بَلْ الَّذِينَ
كَانُوا قَبْلَ جَمْعِ هَذِهِ الدَّوَاوِينَ أَعْلَمَ بِالسُّنَّةِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بكَثِيرٍ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِمَّا
بَلَّغَهُمْ وَصَحَّ عِنْدَهُمْ قَدْ لَا يَبْلُغُنَا إِلَّا عَنْ مَجْهُولٍ؛ أَوْ يَأْسِنَادِ مُنْقَطِعٍ؛ أَوْ لَا يَبْلُغُنَا
بِالْكُلِّيَّةِ، فَكَانَتْ دَوَاوِينُهُمْ صُدُورَهُمُ الَّتِي تَحْوِي أَضْعَافَ مَا فِي الدَّوَاوِينَ؛ وَهَذَا
أَمْرٌ لَا يَشْكُ فِيهِ مَنْ عِلِمَ الْقَضِيَّةَ.

وَلَا يَقُولَنَّ قَائِلٌ: مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْأَحَادِيثَ كُلَّهَا لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا.
لَأَنَّهُ إِنْ اشْتَرَطَ فِي الْمُجْتَهِدِ عِلْمُهُ بِجَمِيعِ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَفَعَلَهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ
بِالْأَحْكَامِ؛ فَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ مُجْتَهِدٌ، وَإِنَّمَا غَايَةُ الْعَالِمِ أَنْ يَعْلَمَ جُمْهُورَ ذَلِكَ وَمُعْظَمَهُ
بِحَيْثُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنَ التَّفْصِيلِ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يُخَالِفُ ذَلِكَ الْقَلِيلَ مِنَ
التَّفْصِيلِ الَّذِي يَبْلُغُهُ. "أ.هـ.

فَهَذَا كَلَامٌ كَسَالِسِلِ الدَّهَبِ وَيُوزَنُ بِالدَّهَبِ!!!



الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودٌ وَابْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ الْقِيَمِ

❖ قَالَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودٌ فِي مُقَدِّمَةِ الْجُزْءِ الثَّلَاثِ: (١)

"وقد ظهرت قضية أخرى لدى بعض الدعاة المحبين لمنهج السلف وطريقة المحدثين والذين ينقلون أغلب كلامهم في العقيدة عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية - وإن كان حبهما راسخ في قلبي رسوخ الجبال وأغلب ما في بحثي هو من بديع ما عندهما من الأقوال - لكنهم من شدة حبهما لهما يعتبرون كل ما ورد في كلامهما أمر مسلم لا يمكن تتبعه بالنظر والتعقيب (٢)، وأن من نقل عنهما في أي مرحلة من مراحل حياتهما فهو موفق مصيب، فلما نظر هؤلاء إلى بعض الأسماء المشهورة (٣) ووجدوها مذكورة في كلامهما كقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكذلك الأسماء التي فيها ذكر الشر لا تذكر إلا مقرونة كقولنا الضار النافع المعطي المانع المعز المذل أو مقيدة كقوله: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]) (٤)، وكقول العلامة ابن القيم: (وأيضا فإنه سبحانه له الأسماء الحسنى فمن أسمائه الغفور الرحيم العفو الحليم الخافض الرافع المعز المذل المحيي المميت الوارث الصبور ولا بد من ظهور آثار هذه الأسماء) (٥)، وهما أعني ابن تيمية

(١) وَسُنْحَاوُلُ أَنْ تُبْدِي رَأْيَنَا مِنْ خِلَالِ الْهَوَامِشِ.

(٢) نَقُولُ: فَلْيَقُلْ لَنَا الدُّكْتُورُ الْفَاضِلُ أَسْمَاءَ هَؤُلَاءِ السَّلَفِينَ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مِنْ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَابْنِ الْقِيَمِ مَعْصُومِينَ لَا يُخْطِئَانِ حَتَّى أَتَهُمْ يَعْتَبِرُونَ: "كلامهما أمر مسلم لا يمكن تتبعه بالنظر والتعقيب" كَمَا يَدَّعِي الدُّكْتُورُ الْفَاضِلُ عَلَيَّ السَّلَفِينَ.

(٣) نَقُولُ: أَيُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يَعْتَقِدُ الْعُلَمَاءُ أَنَّهَا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى.

(٤) الْحَسَنَةُ وَالسَّيِّئَةُ ص ٥١، وَاَنْظُرْ أَيْضًا: مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى ٩٤/٨، ٤٨٢/٢٢.

(٥) مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ ٢/١، وَاَنْظُرْ مَدَارِجَ السَّالِكِينَ ١٢٥/٢.

وابن القيم^(١) يؤكدان في غير موضع على أن الأسماء الحسنى توقيفية وأنه لا يجوز أن نسمي الله بما لم يسم به نفسه في كتابه أو في سنة رسوله ﷺ^(٢)، فكيف إذا ذكرا واعتبرا^(٣) الضار النافع المانع الخافض الرافع المعز المذل المميت الصبور من الأسماء الحسنى بلا دليل؟ والجواب عن هذه المسألة فصلناه في بداية الجزء الرابع المتعلق بدعاء الله بأسمائه الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة دعاء مسألة لأن ذكره هنا سيطول وسيخرجنا عن أصول البحث في كون المقدمة لا بد أن تتناسب مع دلالة الأسماء الحسنى على الصفات "أ.هـ.

وَقَالَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودٌ فِي مَقْدَمَةِ الْجُزْءِ الرَّابِعِ اسْتِكْمَالاً لِمَا سَبَقَ:

"ومع أن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم هما في قلبي حب راسخ رسوخ الجبال، بل لم أجد في بحثي هذا بأجزائه المتعددة مرجعا يمكن النقل عنه بدقة علمية وراحة نفسية وطمأنينة قلبية إلا ما ورد في تراثهما وما عندهما من بديع الأقوال، وربما يأخذ البعض علينا كثرة النقل عن ابن القيم على وجه الخصوص ولكن أشهد الله أنني كنت أقارن وأبحث في الموسوعات الإلكترونية والمراجع العلمية عن بديل أو مشارك في الكمية أو الكيفية بحيث أتلاشى هذا المأخذ ولكني أقولها بثقة: لم أجد بديلا نقيًا يتخذ منهجا قرآنيا نبويا بحجم ما كتبه ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، اللهم إلا مقتطفات يسيرة من بديع ما ذكره العلماء.

-
- (١) نَقُولُ: وَغَيْرُهُمَا أَيْضًا، كَمَا أَشَارَ الدُّكْتُورُ الْفَاضِلُ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ.
- (٢) نَقُولُ: عَدَمُ فَهْمِ الدُّكْتُورِ الْفَاضِلِ لِكَلَامِ الْعُلَمَاءِ مِنْ مُعْظَمِ فِرْقِ الْأُمَّةِ بِـ"أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى تَوْقِيفِيَّةٌ" هُوَ الَّذِي أَدَّى إِلَى إِجَاءِ الدُّكْتُورِ الْفَاضِلِ مِنْ خِلَالِ كَلَامِهِ هَذَا إِلَى الْقُرَاءِ بِاضْطِرَابٍ وَتَحْطُّبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَتَلْمِيذِهِ ابْنِ الْقَيْمِ فِي رَأْيَيْهِمَا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ!!
- (٣) نَقُولُ: قَوْلُهُ: "... بلا دليل" هَذَا رَأْيِي الدُّكْتُورِ الْفَاضِلِ، أَمَّا الْحَقِيقَةُ الَّتِي يَعْلَمُهَا الدُّكْتُورُ الْفَاضِلُ أَنَّ الْأَكْثَرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ عَلَيَّ مَرَّ الْعُصُورِ عَلَيَّ هَذَا الْقَوْلِ؛ كَمَا سَبَقَ أَنْ نَقَلْنَا عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ، فَتَنَبَّهُ!

لكن ما يعيننا الآن أن الباحث المحب لهذين الحبرين العظيمين ينبغي عليه أن يتقيد أولاً بأصولهما في اعتقاد السلف، ثم إن وجد في بعض كلامهما شيئاً يختلف تلمس لهما العذر^(١)، أولاً لأتقنهما بشر، ثم لأنه من المسلمات عند هذين الحبرين أن أصول العقيدة السلفية مبنية على الأدلة النقلية دون الفلسفات العقلية والمناهج الكلامية، وأن دور العقل حيال النقل هو العلم به والتعرف إليه، وليس العقل عندهما أصلاً في ثبوت النقل كما ادعى كثير من المتكلمين، وهما يقرران أن العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح بل يشهد له ويؤيده؛ إذ أن مصدرهما واحد فالذي خلق العقل هو الذي أرسل إليه النقل ومن المحال أن يرسل إليه ما يفسده^(٢) وهناك أصول كثيرة تجدها بين أميال طويلة مما سطر في تراثهما، ومن ثم لا بد أن يراعي الباحث في بحثه أصول الرجلين قبل إلزامهما بشيء يخالفها^(٣)، وقد ذكرنا في الجزء الثالث قضية لازم القول هل هو حجة أو قول؟ فليراجع ..

أما عن العلة التي يمكن تلمسها لذكرهما بعض الأسماء التي لا دليل عليها فيمكن القول: إن كل عالم يمر عبر حياته بمراحل علمية متعددة،^(٤) فلم يولد ابن

(١) نقول: وأول هذه الأعذار أن يعلم أنّهما عندهما من العلم والفهم - بالذات في هذه المسألة التي أخذت حيزاً كبيراً من كُتُبهما - ما ليس عنده.

(٢) نقول: هذا كلام لا دخل له بالموضوع.

(٣) نقول: للأسف؛ لم يراعِ الدكتور الفاضل كلامه هذا هنا، فلم يراعِ في بحثه أصول الرجلين "قبل إلزامهما بشيء يخالفها"، فتنبه!

(٤) نقول: قال الدكتور الفاضل هذا الكلام ليدعي أن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم قالاً هذه الأسماء في بداية حياتهما، وهذا الكلام لا يستقيم؛ لأن ابن القيم عاش زمنًا بعد ابن تيمية، فابن تيمية توفي (سنة ٧٢٨) وأما ابن القيم فتوفي (سنة ٧٥١هـ)، فإن صح هذا الكلام عن شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فماذا عن تلميذه ابن القيم؟! وماذا عن إمام مذهبهما: أحمد بن حنبل الذي نقل عنه ابن تيمية قوله باسم: "دليل الحائرين"؟

تيمية وهو يكتب منهاج السنة النبوية، ولم يولد ابن القيم الجوزية ومعه شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، بل كان حالهما كحال بقية أهل العلم في كل زمان ومكان، وإن كان لهما تميز مخصوص في المواهب العلمية والقدرات الذهنية، ومن ثم فقد يُنقل عن ابن تيمية في بداية حياته^(١) بعض الأسماء التي لم تثبت في رواية الوليد نظرا لشهرتها الطويلة بين العامة، بل إن أغلب العلماء في عصرنا وهم أسائدة في أعرق الجامعات^(٢) ما زالوا يتناقلونها وهم يظنون أنها من كلام النبي ﷺ،^(٣) وأنها عقيدة مسلمة لا شك فيها، وقد صرح بعضهم لي شخصيا بذلك وأن الأمر بعد قراءته للبحث كان مفاجئا له، لكن لا يستطيع أي باحث أن يحدد متى ذكر ابن تيمية وابن القيم في كلامهما أن الضار النافع الخافض الرافع المعز المذل من الأسماء الحسنی، هل كان ذلك في أول حياتهما أم في آخرها؟.

وفضلا على ذلك أن الأصول التي قررها هذان الخبران تفيد بلا شك أن الأسماء الحسنی توقيفية على النص، ويؤكدان في غير موضع أنه لا يجوز أن نسمي الله بما لم يسم به نفسه في كتابه أو في سنة رسوله ﷺ، قال شيخ الإسلام: (وأما تسميته سبحانه بأنه مريد وأنه متكلم؛ فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن ولا في الأسماء الحسنی المعروفة، ومعناهما حق، ولكن الأسماء الحسنی المعروفة^(١) هي التي

(١) نَقُولُ: قَوْلُهُ: "... في بداية حياته" قَوْلٌ بِلَا دَلِيلٍ وَرَجْمٌ بِالْغَيْبِ. وَنَقُولُ أَيْضًا: فَمَاذَا

عَنْ ابْنِ الْقَيْمِ؟

(٢) نَقُولُ: هَذَا رَأْيُ الدُّكْتُورِ/ مُحَمَّدٍ فِي أَسَاتِدَتِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ يَعْرِضُ عَلَيْهِمْ وَيَفْرَحُ بِأَنَّهُمْ

لَا يَعْلَمُونَ مَا يَعْلَمُ!!

(٣) نَقُولُ: وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ عُدْرٌ؛ فَقَدْ قَالَ بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ أَوْ حُسْنِهِ عُلَمَاءٌ كِبَارٌ أَفْذَاذٌ بَلْ مِنْ

عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، فَتَنَّبَهُ!

(١) تَنَبَّهَ لِقَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ "الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى الْمَعْرُوفَةُ" فِي الْمَوْضِعَيْنِ؛ عَلَى عَكْسِ

مَا يُؤْمِنُ بِهِ الدُّكْتُورُ الْفَاضِلُ!

يدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها^(١)، وقال في موضع آخر: (وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن هاتين الروایتين -يعني رواية الترمذي وابن ماجه- ليستا من كلام النبي ﷺ وإنما كل منهما من كلام بعض السلف، فالوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين كما جاء مفسرا في بعض طرق حديثه؛ ولهذا اختلف أعيانها عنه فروى عنه في إحدى الروايات من الأسماء بدل ما ذكر في الرواية الأخرى؛ لأن الذين جمعوها قد كانوا يذكرون هذا تارة وهذا تارة.. وهذا كله مما يبين لك أنها من الموصول المدرج في الحديث عن النبي ﷺ.. فتعيينها ليس من كلام النبي ﷺ باتفاق أهل المعرفة بحديثه^(٢)، وقال ابن القيم: (السابع أن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفيا كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه؛ فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه: هل هي توقيفية أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يرد به السمع؟)^(٣).

وقال أيضا: (فعليك بمراعاة ما أطلقه سبحانه على نفسه من الأسماء والصفات والوقوف معها، وعدم إطلاق ما لم يطلقه على نفسه ما لم يكن مطابقا لمعنى أسمائه وصفاته، وحينئذ فيطلق المعنى لمطابقته له دون اللفظ، ولا سيما إذا كان مجملا أو منقسما إلى ما يمدح به وغيره فإنه لا يجوز إطلاقه إلا مقيدا)^(٤).

وذكر أيضا أنه لم يجيء في الأسماء الحسنى المرید كما جاء فيها السميع البصير ولا المتكلم ولا لآمر الناهي لانقسام مسمى هذه الأسماء^(١)، بل وصف نفسه

(١) العقيدة الأصفهانية ص ١٩ .

(٢) دقائق التفسير ٤٧٣/٢ .

(٣) بدائع الفوائد ١٧٠/١ .

(٤) طريق المهجرتين ص ٤٨٧ .

(١) نقول: تَبَّهَ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَيْمِ هُنَا: "لَا نَقْسَامَ مُسَمَّى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ"، فَهَذَا هُوَ الشَّرْطُ!

بكمالهما وأشرف أنواعها، ثم قال: (ومن هنا يعلم غلط بعض المتأخرين وزلقه الفاحش في اشتقاقه له سبحانه من كل فعل أخبر به عن نفسه اسما مطلقا فأدخله في أسمائه الحسنى؛ فاشتق له اسم الماكر والخادع والفاتن والمضل والكاتب ونحوها)^(١)، ثم بين أن هذا خطأ من وجوه:

الأول: أنه سبحانه لم يطلق على نفسه هذه الأسماء؛ فإطلاقها عليه لا يجوز.

الثاني: أنه سبحانه أخبر عن نفسه بأفعال مختصة مقيدة؛ فلا يجوز أن ينسب إليه مسمى الاسم عند الإطلاق.

الثالث: أن مسمى هذه الأسماء منقسم إلى ما يمدح عليه المسمى به وإلى ما يذم فيحسن في موضع ويقبح في موضع؛ فيمتنع إطلاقه عليه من غير تفصيل.

الرابع: أن هذه ليست من الأسماء الحسنى التي يسمي بها سبحانه نفسه، والتي يجب أن يُثني عليه ويحمد بها دون غيرها.

الخامس: أن هذا القائل لو سمي بهذه الأسماء وقيل له: هذه مدحتك وثناء عليك فأنت الماكر الفاتن المخادع المضل اللاعن الفاعل الصانع ونحوها لما كان يرضى بإطلاق هذه الأسماء عليه ويعدها مدحة، والله المثل الأعلى سبحانه وتعالى عما يقول الجاهلون به علوا كبيرا.

السادس: أن هذا القائل يلزمه أن يجعل من أسمائه اللاعن والجائي والآتي والذاهب والتارك والمقاتل والصادق والمتزل والنازل والمدمدم والمدمر وأضعاف ذلك فيشتق له اسما من كل فعل أخبر به عن نفسه وإلا تناقض تناقضا بينا ولا أحد من العقلاء طرد ذلك؛ فعلم بطلان قوله والحمد لله رب العالمين^(١).

(١) السابق ص ٤٨٨ .

(١) السابق ص ٤٨٨ .

ونحن لو تتبعنا ما ذكره ابن تيمية وابن القيم في أن الأسماء الحسنى توقيفية على النص، وأنه لا يجوز أن نسمي الله بما لم يسم به نفسه، أو أن نصفه بما لم يصف به نفسه في كتابه أو في سنة رسوله ﷺ^(١) لعجزنا عن ذلك^(٢)، فهذه أصول لا يردها أو يناقش فيها إلا من لم يدرك منهج هذين الحبرين، وهي أيضا حجة عليهما قبل غيرهما، ومن ثم لو نقل عن ابن تيمية قوله: (أسماء الله المقترنة كالمعطي المانع والضار النافع المعز المذل الخافض الرافع، فلا يفرد الاسم المانع عن قريبه ولا الضار عن قريبه لأن اقتراحهما يدل على العموم)^(٣)، ونقل أيضا عن ابن القيم قوله: (فإنه سبحانه له الأسماء الحسنى، فمن أسمائه الغفور الرحيم العفو الحليم الخافض الرافع المعز المذل المحيي المميت الوارث الصبور، ولا بد من ظهور آثار هذه الأسماء؛ فاقترضت حكمته سبحانه أن يتزل آدم وذريته دارا يظهر عليهم فيها أثر أسمائه)^(٤)، لو نقل عنهما مثل ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام: على أي دليل استندا الحبران إلى تسمية الله بالضار النافع المعز المذل الخافض الرافع المميت إلى غير ذلك، وهي لم ترد إلا أفعالا، ولا دليل على كونها من الأسماء الحسنى؟^(١)

(١) نقول: هل تعلم -يا ذكثور- معنى كلمة "توقيفية" عندهما؟ بل حتى عند غيرهما؟
(٢) انظر في ذلك أيضا: مجموع الفتاوى ٤٨٢/٢٢، الحسنة والسيئة لابن تيمية ص ٥١، ومدارج السالكين لابن القيم ١٢٥/٢، وشفاء العليل ص ١٣٢، وطريق المهجرتين ص ٤٨٧.

(٣) مجموع الفتاوى ٩٤/٨.

(٤) مفتاح دار السعادة ٢/١.

(١) نقول: سبق أن أوضحنا أن هناك شرطين لاشتقاق اسم الله ﷻ من الفعل الذي نُسبهُ الله لنفسه أو نُسبهُ إليه رسوله ﷺ؛ وهما:

الشرط الأول: أن لا يشتق من الأفعال المقيدة؛ مثل: "المضِلّ، الماكِر". بل يشتق من

الأفعال المطلقة؛ مثل: "المُنعم، المتفَضِّل، المُعين".

فهل كل منهما يشتق لله اسما من كل فعل؟^(١) وكيف يكون ذلك وقد تقدم توييخهما لمن فعل ذلك؟^(٢) والذي أرجحه كما تقدم أنهما إما ذكرا ذلك في بداية حياتهما^(٣) أو على اعتبار أن من أخذ بالمشهور في رواية الوليد ينبغي عليه أن يحتاط فيلتزم بما ذكرا؛ فلا يفرد الاسم عن قرينه من الأسماء المتقابلة.

وقد تتبعت هذه الأسماء جميعها فوجدت أنه لم يثبت منها وفق ضوابط الإحصاء^(٤) إلا المعطي العفو الأول الآخر الظاهر الباطن المقدم المؤخر، وهذه كلها دالة بمفردها على الكمال المطلق، ويجوز الدعاء بها، ويجوز أيضا إطلاقها في حق الله أو اقترانها بمقابلها أو غيره كما هو الحال في جميع الأسماء المقترنة.

أما ما ذكره ابن القيم في دعاء الله بالأسماء المتقابلة حيث قال: (السابع عشر أن أسماء تعالی منها ما لا يطلق عليه بمفرده بل مقرونا بمقابله كالمانع والضار والمنتقم؛ فلا يجوز أن يفرد هذا عن مقابله؛ فإنه مقرون بالمعطي والنافع والعفو فهو المعطي المانع الضار النافع المنتقم العفو المعز المذل، لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذه بما يقابله .. وأما أن يثنى عليه بمجرد المنع والانتقام والإضرار فلا يسوغ،

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى صَحِيحًا دَالًّا عَلَى الْكَمَالِ، وَلَا يُوهِمُ نَقْصًا.

(١) نَقُولُ: الْإِجَابَةُ: لَا يَشْتَقُّ لِلَّهِ اسْمٌ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ. وَلَكِنْ قَالَ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ الْمَطْلُوقِ وَلَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ.

(٢) نَقُولُ: أَيُّ أَنْ التَّوْيِيخِ لِمَنْ "يَشْتَقُّ لِلَّهِ اسْمًا مِنْ كُلِّ فِعْلٍ"، فَتَنْبَهُ لِلْفَارِقِ!

(٣) نَقُولُ: هَذَا الْكَلَامُ لَا يَسْتَقِيمُ كَمَا بَيَّنَّا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْقَيْمِ عَاشَرَ زَمَنًا بَعْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَمَاذَا عَنِ إِمَامٍ مَذْهَبِهِمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ قَوْلَهُ بِاسْمٍ: "دَلِيلُ الْحَائِرِينَ"؟

(٤) نَقُولُ: أَيُّ ضَوَابِطِ إِحْصَاءِ الدُّكْتُورِ/ مَحْمُودٍ، فَهِيَ عِنْدَهُ الْمِعْيَارُ عَلَى صِحَّةِ أَوْ خَطَا كُلِّ

عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ!!!

فهذه الأسماء المزدوجة تجري الأسماء منها مجرى الاسم الواحد الذي يتمتع فصل بعض حروفه عن بعض .. ولذلك لم تجيء مفردة ولم تطلق عليه إلا مقترنة فاعلمه، فلو قلت: يا مذل يا ضار يا مانع وأخبرت بذلك لم تكن مثنيا عليه ولا حامدا له حتى تذكر مقابلهما^(١)، قلت: هذا الكلام فيه نظر لأنه قد يصح لو ثبتت هذه الأسماء، ولكن بعد البحث^(٢) تبين أنه لم يثبت غير المعطي والعفو، فليس من أسمائه الضار ولا النافع ولا المنتقم ولا المانع ولا المعز ولا المذل ولا دليل عليها من كتاب أو سنة، فالقاعدة التي ذكرها مبنية في الأصل على أساس واه.^(٣)

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب أهل العلم على اختلاف طوائفهم الكلامية والذوقية يكاد يتطابق منهجهم في الأسماء الحسنى مع الطريقة السلفية؛ فهم يؤكدون على أنها توقيفية، وأنه لا يجوز تسمية الله إلا بما ثبت في الأدلة النقلية^(٤).
... "أ.هـ.

(١) بدائع الفوائد ١/ ١٧٧.

(٢) نقول: أي: بحث الدكتور، الذي عنده فوق أي بحث آخر؛ حتى لو كان بحث ابن تيمية وابن القيم وإمام مذهبه أحمد بن حنبل!!!

(٣) نقول: يا دكتور! قاعدة من الـ"مبنية في الأصل على أساس واه"؛ فاعدتلك أنت أم قاعدة ابن القيم؟ ترأف بنفسك؛ يا دكتور!

(٤) نقول: "أغلب أهل العلم على اختلاف طوائفهم الكلامية" يقولون: "الأسماء الحسنى توقيفية"، وقد قلت أيضا في بدعتك الجديدة كتابك "أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب المقدس" (ص ٨٨): "وقد اتفق على ذلك أهل العلم المعترفون في جميع الطوائف الإسلامية"، وقلت أيضا هناك (ص ٥٨٧): "أهل العلم في الأمة الإسلامية قد اتفقوا على اختلاف طوائفهم".

ومع ذلك يقول كل هؤلاء بالأسماء التي تعترض عليها -يا دكتور؛ فهل كل هؤلاء لا يفهمون معنى كلمة "توقيفية"!!!

وَقَالَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودٌ عَنْ شَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَتَلْمِيذِهِ ابْنِ الْقَيْمِ:

"لكن ما يعيننا الآن أن الباحث المحب لهذين الحبرين العظيمين ينبغي عليه أن يتقيد أولاً بأصولهما في اعتقاد السلف، ثم إن وجد في بعض كلامهما شيئاً يختلف تلمس لهما العذر، أولاً لأنهما بشر، ثم لأنه من المسلمات عند هذين الحبرين أن أصول العقيدة السلفية مبنية على الأدلة النقلية دون الفلسفات العقلية والمناهج الكلامية، وأن دور العقل حيال النقل هو العلم به والتعرف إليه، وليس العقل عندهما أصلاً في ثبوت النقل كما ادعى كثير من المتكلمين، وهما يقرران أن العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح بل يشهد له ويؤيده؛ إذ أن مصدرهما واحد فالذي خلق العقل هو الذي أرسل إليه النقل ومن المحال أن يرسل إليه ما يفسده".

فَنَسَأَلُ: هَلْ يَعْنِي هَذَا أَنَّ الدُّكْتُورَ/ مَحْمُودَ يَتَّبِعُ شَيْخَ الإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ وَتَلْمِيذَهُ ابْنَ الْقَيْمِ بِأَنْهُمَا بَنِي آرَاءَهُمَا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ عَلَى الْفَلْسَفَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْمَنَاهِجِ الْكَلَامِيَّةِ دُونَ الْأَدَلَّةِ النَّقْلِيَّةِ!!؟



عِلَّةٌ عَجِيبَةٌ

❖ قَالَ الدُّكْتُورُ/ مَحْمُودُ:

"من الواضح اتفاق العلماء على أن أسماء الله الكلية لا تحصى ولا تعد فهو سبحانه الوحيد الذي يعلم عددها، أما تخصيص بعضها بتسعة وتسعين اسما وتأكيد النبي ﷺ بقوله مائة إلا واحدا، فالعلة في ذلك والله أعلم أن كل مرحلة من مراحل الخلق يظهر فيها الحق سبحانه وتعالى من أسمائه وصفاته ما يناسب الغاية من وجودها ويحقق منتهى الحكمة وإبداع الصنعة ودلائل الكمال والجلال؛ ففي مرحلة الدنيا وما فيها من شهوات وأهواء وتقلب الأمور للإنسان على سبيل الابتلاء، وحكمة الله في تكليفه بالشرائع والأحكام وتمييز الحلال من الحرام، في هذه المرحلة تعرف الله عز وجل إلى عباده بجملة من أسمائه وصفاته تناسب حاجة الإنسان وضرورياته، ذكرها النبي ﷺ في العدد المقصود فقال: (إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ) "أ.هـ.

وَالْوَاضِحُ أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ الْعَجِيبَةَ قَدْ أَعْجَبَتِ الدُّكْتُورَ الْفَاضِلَ؛ فَكَّرَرَ ذَلِكَ فِي أَحَدِثِ بَدْعِهِ "أَسْمَاءُ اللَّهِ الْحَسَنَى الثَّابِتَةِ فِي الْكِتَابِ الْمُقَدَّسِ" (ص ٣٢٠)!!!



نُقُولُ:

١. فَأَيْنَ الدَّلِيلُ عَلَيَّ هَذَا الْكَلَامِ!!؟
٢. قَارِنُ -عَزِيزِي الْقَارِيءُ- بَيْنَ كَلَامِهِ هُنَا بِأَنَّ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ: "مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا" مَا هُوَ إِلَّا تَأْكِيدٌ؛ وَبَيَّنَ بَدْعَتَهُ الْجَدِيدَةَ وَفَهَمَهُ السَّقِيمَ الَّذِي لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ كَمَا يَفْتَخِرُ الْآنَ بِذَلِكَ فِي كِتَابِهِ الْجَدِيدِ!!!

